مجلة مجمع اللغة العربية الأردني

العدد ٣٦ — السنة الثالثة عشرة

جمادى الاولى ـ شوال ١٤٠٩هـ — كانون الثاني ـ حزيران ١٩٨٩

"لَدُنْ ولَدَى" بين الثنائية والثلاثية وأحكامهما النحوية

د. رياض حسن الخدّام
جامعة ام القرى

تناول اللغويون والنحويون والصرفيون دراسةَ هذين الظرفين، فجاءت دراستهم وثيقةَ الاتصال فيما بينها، حيث قدَّمَ اللغويون لغاتٍ لهما كانت العرب ناطقةً بها، وعَرَضَ النحويون لأوضاعهما التركيبيَّةِ النحويةِ، في حين علَّل الصرفيون لهذه اللغات المتعددة. وقد تناثرت ثمراتُ هذه الدراساتِ في بطون الكتب القديمة، وقد حاولت في هذه الدراسة أَنْ أَلُمَّ شَتَاتَها وأَجمَعَ شملَها، عارضاً آراءهم واختلافاتهم حولها، والهدف من ذلك كلِّه هو تقديمُ دراسةٍ متكاملةٍ لهذين الظرفين.

أولاً: لغات لَدُن

اهتمَّ القدماء بتسجيل لغات (لَدُنْ) وازداد هذا الاهتمامُ لَدَى الخالفين، على مَرِّ العصور، فبلغ مجموعُ لغاتها - بعد الاستقراء - سَبْعَ عشرةَ لغةً، سأُورِدُها فيما يأتي مبيِّناً تعليلَهم لكلِّ لغةٍ، وذاكراً كلَّ مصدرٍ ذكرَها، لنتبيَّنَ من ذلك كيف تمَّ التوسُّعُ في رَصْدِ هذه اللغات عبرَ المراحل التاريخية:

١ - لَدُنْ: بزنةِ عَضُدٍ، وهي أُمُّ الجميع، وأَشْهرُ اللغات(١).

١ - انظر: العين، للفراهيدي، مادة لدن، والكتاب، لسيبويه ٣/٢٨٦ والمقتضب للمبرد ١/٥١ - ٤/٣٤٠، والبغداديات، للفارسي، ٣٥٠، ومقاييس اللغة لابن فارس، مادة لدن والصحاح للجوهري، مادة لدن، والمفصل للزمخشري - ١٣٢ - وامالي ابن الشجري ١/٢٢٢ وشرح المفصل لابن يعيش، ٤/١٠٠ والكافية لابن الحاجب ٤٠٨ وتسهيل الفوائد لابن مالك، ٩٧ وشرح التسهيل لابن مالك، السفر ٢/٥٠ أ وشرح الكافية، للرضي ٢/١٢٣ ولسان العرب، لابن منظور، مادة لدن والتذييل والتكميل، لابي حيان، ٣/٤١٨، والمساعد لابن عقيل، ١/٥٣٢، والقاموس المحيط للفيروز آبادي، مادة لدن، وشرح التصريح للازهري، ٢/٤٥، وهمع الهوامع للسيوطي، ١/٢١٥ وتاج العروس للزبيدي، مادة لدن، وحاشية الصبان، ٢/٢٦٢.

٢ ـ لَدَنْ: بفتح الدال وسكون النون، ذكرها سيبويه بقوله: (وقال بعضهم لداً غُدْوَةً)(٢) وقوله هذا يبين لنا أمرين ويثير ثالثا. أما الأمران فهما:

أ ـ أنه لم يبيِّن لنا القبائلَ ـ أو القبيلة ـ التي كانت تتكلم بهذه اللغة، وهذا يتضح من قوله: وقال بعضهم.

ب ـ أنَّ إتباعه لها بكلمة «غدوةً»، يدلُّ على أنَّ هذه اللغة مشروطة بكونها لا تستعمَلُ الاَّ مع «غدوةً» خاصة، وهذا ما أكده ابن الشجري بعد ذكره لها بقوله: (ولا يكونُ هذا العمل إلاَّ مع غدوة)(٣) وقوَّى ذلك برواية أبي زيد (قالوا جئت فلاناً لَدَنْ غُدْوةً ففتحوا الدال)(٤) وقد علَّل سيبويه فتحَهم لدالِها بقوله: (وكأنَّه أسكنَ الدَّالَ ثم فتحَها كما قال اضربَنْ زيداً ففتح الباء لَمَّا جاء بالنون الخفيفة)(٥) في حين ذهب ابن الشجري إلى أنهم (حذفوا النونَ بعد إسكان الدال ثم ردوها ففتحوا الدَّالَ لالتقاءِ الساكنين تشبيهاً للدَّال بآخرِ الفعل مع النون الخفيفة في نحو: لنسفعا)(٦)(٧) وأيَّدَ أبو علي تعليلَ سيبويه فيما حكاه عنه ابنُ جني، وفصَّل ما أجمله بقوله إنَّ (الفتحة في لَدَنْ إنما جاءت من قِبَلِ أنهم أسكنوا الدال في لَدُنْ استثقالا للضمة فيها كما يُسكَّنُ نحو: عَضُدٍ وسَبُعٍ فيقال: عَضْدٌ وسَبْعٌ، فلما سُكِّنتِ الدَّالُ وكانت النونُ بعدَها ساكنةً التقى ساكنان، ففتحتِ الدال لالتقائهما، وشُبِّهت من طريق اللفظ بنحو قولك في الأمر والنهي اضربَنْ زيداً ولا تضربَنْ عمرا)(٨) وأضاف ابنُ جني (هكذا حصَّلْتُ عن أبي على

---

٢ ـ انظر: الكتاب، ١/٢١٠، وانظر هذه اللغة في: سر صناعة الاعراب لابن جني، ٢/٥٤٥ وامالي ابن الشجري، ١/٢٢٣، وتسهيل الفوائد، لابن مالك، وشرح التسهيل لابن مالك، السفر ٢/١٠٥أ والتذييل والتكميل لابي حيان ٣/٤١٨، ولسان العرب مادة لدن، والقاموس المحيط مادة لدن، وهمع الهوامع، للسيوطي، ٢/٢١٥ وحاشية الشيخ ياسين على شرح التصريح ٢/٤٧ وحاشية الصبان ٢/٢٦٢.

٣ ـ انظر الامالي ١/٢٢٣

٤ ـ انظر امالي ابن الشجري، ١/٢٢٣

٥ ـ انظر الكتاب، لسيبويه، ١/٢١٠

٦ ـ من الاية ١٥ من سورة العلق

٧ ـ انظر الامالي، ١/٢٢٣

٨ ـ انظر سر صناعة الاعراب، لابن جني، ٢/٥٤٥ ـ ٥٤٦

وقتَ قراءةِ الكتاب عليه)(٩) وواضح أنَّ تعليلَ سيبويه ومن تبعه أقلُّ تكلفاً من تعليل ابن الشجري لذهابه إلى حذفِ النون ثم إرجاعِها وفي هذا من التكلُّف ما لا يخفى، في حين أنَّ تعليلهَم خالٍ من الحذفِ والإرجاع.

أمَّا الأمرُ الثالثُ الذي يثيره قولُ سيبويه، فهو أنَّ هذه اللغةَ قد رُسِمَتْ في إحدى طبعات الكتاب (لَدَا) بألفٍ ممدودةٍ منونةٍ(١٠)، وذكرهَا ابن مالك في تسهيله ورُسِمَتْ بألفٍ ممدودة منونةٍ(١١) أيضاً كما ذكرها الفيروز ابادي ومثَّل لها بقفاً(١٢)، فاذا اعتقدنا أنَّ رسمَها كذلك صوابٌ، فما حقيقةُ هذا التنوين وما نوعُه؟ لم أظفرْ بجوابٍ على الرغم من وقوفي على كثيرٍ من الكتب النحوية واللغوية، لذلك أحسبُ أنَّها لَدَنْ بالنون، وليست كما رُسِمت في الكتب السالفة وذلك للأمور الآتية:

١ ـ أنَّها رُسِمَتْ في طبعة بولاق بالنون(١٣)، كما رسمت في طبعة دير نبورغ بالنون أيضاً وقد أشار الأستاذ عبد السلام هارون إلى ذلك في الحاشية(١٤) ومِنْ قبلُ وصَفَ طبعةَ دير نبورغ بأنَّها قد (حَظِيَتْ بأصح نسخةٍ من كتاب سيبويه)(١٥).

ب ـ أنها رُسِمَتْ في كتب الخالفين لسيبويه ـ كابن جني(١٦) وابن الشجري (١٧) وابن يعيش(١٨) اولئك الذين ذكروا هذه اللغةَ وعلَّلوا فتح دالها ـ بالنون، وليس بألفٍ ممدودةٍ منونّةٍ، ولو كانت كذلك، لنصَّ هؤلاء على ذلك، وهم

---

٩ ـ المرجع السابق ٢/٥٤٦

١٠ ـ انظر الكتاب، ١/٢١٠ (طبعة هارون)

١١ ـ انظر تسهيل الفوائد، ٩٧

١٢ ـ انظر القاموس المحيط، مادة لدن.

١٣ ـ انظر الكتاب لسيبويه، ١/١٠٧(طبعة بولاق)

١٤ ـ انظر الكتاب، ١/٢١٠ (طبعة هارون) الحاشية.

١٥ ـ انظر الكتاب لسيبويه، ١/٥٨ (طبعة هارون) المقدمة

١٦ ـ انظر سر الصناعة، ٢/٥٤٥

١٧ ـ انظر امالي، ١/٢٢٣

١٨ ـ انظر شرح المفصل، ٤/١٠١

من هذا الفنِّ في ذروته

جـ ـ أنها لو كانت كذلك لما غَفِلَ رجلٌ مثلُ سيبويه عن تِبيَانِ حقيقةِ هذا التنوين، ولعلَّ سيبويه ـ إنْ كان قد أرادها كذلك ـ يريدُ المشابهةَ الصوتيةَ بين التنوين المتمثل بـ (لَدَاً) ونونِ التوكيد الخفيفة المتمثلة باضربَنْ، وقد أشار إلى ضَرْبٍ من هذه المشابهة بقوله إنهما (من موضعٍ واحدٍ وهما حرفان زائدان) وأضاف بأن (النون الخفيفةَ ساكنةٌ كما أن التنوينَ ساكن)(١٩) ونَظَرُ سيبويه المتجهُ إلى هذه المشابهة الصوتية يقودنا إلى القول بأنه كان مدركاً أنَّ لَدَنْ بالنون، وليست بألفٍ ممدودة، غير أنه وجد أنَّ رسمَها كذلك أدلُّ على هذه المشابهة المنشودة، التي أرادها(٢٠).

أمَّا ابن مالك فقد ذكر في التسهيل هذه اللغة مرتين، الأولى بالنون والثانية بألفٍ ممدودة منونةٍ(٢١) والغالب على الظن أنَّ ابنَ مالك قد أراد الأولى دونَ الثانية، لأن الثانيةَ فيها ـ كما احسب ـ تصحيفٌ وتحريف، فهي (لَدُ) بفتح اللام وضم الدال، ذلك أنَّ شُراحَ التسهيل ومعهم ابن مالك والسيوطي في همعه والشيخ ياسين في حاشيته على شرح التصريح(٢٢)، قد ذكروا لغاتِ لَدُنْ الواردة في التسهيل كتابةً، ولم يذكروا لَدَاً بالألف المنونةِ، بل ذكروا في موضعها (لَدُ) فلعلَّ تحريفاً قد وَقَع في هذه اللغة لم يتفطن إليه المحقق الفاضل، يؤنسنا في ذلك أنَّ المحقق قد اضطرب حين ضبطَ لغات لَدُنْ الواردة في نص التسهيل(٢٣). ورَسْمُ الفيروز آبادي لها بالألف المنونةِ، يدلنا على أنه قد فَقِهَ

١٩ـ انظر الكتاب، ٥٢١/٣، وانظر شرح المفصل، لابن يعيش، ٤٣/٩ لتقف على اوجه المشابهة بين التنوين ونون التوكيد الخفيفة.

٢٠ـ انظر صفحة٩، ١٠ من هذا البحث ففيه الاسهاب حول هذه المشابهة.

٢١ـ انظر التسهيل، ٩٧

٢٢ـ انظر شرح التسهيل لابن مالك السفر ١٠٥/٢أ والتذييل والتكميل لابي حيان ٤١٨/٣، والمساعد لابن عقيل، ٥٣٢/١، وشفاء العليل، للسلسيلي، ٤٨٤/١ وهمع الهوامع، ٢١٥/١ وحاشية الشيخ ياسين على شرح التصريح ٤٧/٢

٢٣ـ قارن ضبط اللغة الثالثة الواردة في نص التسهيل، ٩٧، مع ما ورد في حاشية المساعد ٥٣٢/١ وقارن ايضا الاحالة رقم (٥) الوارد في التسهيل مع ما ورد في نص المساعد ٥٣٢/١ فسوف تقف على هذا الاضطراب في ضبط لغات لدن.

تمثيلَ سيبويه لها، وفَهِمَ أنَّ المرادَ هو التشابُهُ الصوتي فأكّد هذا الفهمَ حين مثّل بها بقفاً، يقوّي ذلك أنه عدّد لغات لَدُنْ في كتاب البصائر ورسم لَدَنْ بالنون مغفلاً رسمَها بألفٍ منونةٍ(٢٤) ويبدو أنَّ الفارسي ومن تبعه قد ارتضوا كتابتَها بالنون ناظرين اليها من الناحيةِ النحويةِ دون الالتفاف إلى تشابُهَا الصوتي كما ذهبَ إلى ذلك سيبويه، خاصةً أنَّ المصطلحات النحوية كانت قد استقرَّت بعد سيبويه فالتزموا بها مفرِّقينَ بين النون الأصليةِ من جهة والتنوين والنون الخفيفة من جهة ثانية.

٣ ـ لَدِنْ: بفتح اللام وكسر الدال وسكون النون(٢٥) وأصلها لَدُنْ بضم الدال وخففت بحذف الضمة كما في عَضُد التقى ساكنان، الدال والنون فحركوا الدال بالكسر منعا لالتقاء الساكنين(٢٦).

٤ ـ لُدْنِ: بضم اللام وسكون الدال وكسر النون(٢٧) وأصلها لَدُنْ بضم الدال فلما أرادوا التخفيف نقلوا الضمةَ من الدال الى اللام ليكونَ ذلك علامةً على الحركة المحذوفةِ وكسروا النونَ لالتقاء الساكنين(٢٨).

---

٢٤ ـ انظر بصائر ذوي التمييز، ٤/٤٢٦

٢٥ ـ انظر: التسهيل لابن مالك، ٩٧، وشرح التسهيل لابن مالك السفر ٢/١٠٥أ، وشرح الكافية للرضي ٢/١٢٣، ولسان العرب، لابن منظور، مادة لدن. والتذييل والتكميل، لابي حيان ٣/٤١٨، والمساعد لابن عقيل، ١/٥٣٢، والقاموس المحيط، مادة لدن، وهمع الهوامع للسيوطي ١/٢١٥، وحاشية الشيخ ياسين على التصريح، ٢/٤٧، وتاج العروس، للزبيدي، مادة لدن، وحاشية الصبان، ٢/٢٦٢.

٢٦ـ انظر شرح الكافية للرضي، ٢/١٢٣ بتصرف.

٢٧ـ انظر: امالي ابن الشجري، ١/٢٢٢، والكافية لابن الحاجب، ٤٠٨، وشرح المفصل لابن يعيش، ٢/١٢٧، وتسهيل الفوائد لابن مالك ٩٧، وشرح التسهيل لابن مالك، السفر ٢/١٠٥أ وشرح الكافية للرضي، ٢/١٢٣، ولسان العرب لابن منظور مادة لدن، حيث عزا ذكرها لابي علي الفارسي والتذييل والتكميل لابي حيان، ٣/٤١٨.

٢٨ـ انظر: امالي ابن الشجري، ١/٢٢٢، وشرح المفصل لابن يعيش، ٢/١٢٧، وشرح الكافية للرضي، ٢/١٢٣ بتصرف.

٥ ـ لَدْنِ: بفتح اللام وسكون الدال وكسر النون(٢٩) وأصلها لَدُنْ بضم الدال فحذفوا الضمة للتخفيف فالتقى ساكنان، الدالُ والنون فكسروا النون هروباً من التقاء الساكنين(٣٠).

٦ ـ لَدْنَ: بفتح اللام وسكون الدال وفتح النون(٣١) وأصلها لَدُنْ بضم الدال فحذفوا الضمة للتخفيف، وفتحوا النون هروباً من التقاء ساكنين(٣٢).

٧ ـ لُدْنَ: بضم اللام وسكون الدال وفتح النون(٣٣) ولم يعلل لها احد ممن ذكرها، ويبدو أنه قد جرى عليها ما جرى على لُدْنِ غير أن النون فتحت هنا، وكسرت هناك.

٨ ـ لُدُنْ: بضم اللام والدال وسكون النون(٣٤) ولم يعللوا لها أيضاً ولعلّهم ضمّوا اللام اتباعاً لضمة الدال،نزعم ذلك استئناسا بتعليل ابن الشجري لـ (لُدُ) المحذوفة النون، فقد ذكر أنهم ضموا اللام اتباعاً لضمة الدال (٣٥).

٢٩ـ انظر: المفصل، للزمخشري، ١٣٢، وامالي ابن الشجري، ١/٢٢٢، وشرح المفصل لابن يعيش، ٢/١٢٧، ٤/١٠١ والكافية لابن الحاجب، ٤٠٨ وتسهيل الفوائد لابن مالك، ٩٧، وشرح التسهيل لابن مالك، السفر ٢/١٠٥أ، ولسان العرب مادة لدن وعزاها لابي علي ايضا، والتذييل والتكميل لأبي حيان، ٣/٤١٨، والمساعد لابن عقيل ١/٥٣٢، والقاموس المحيط مادة لدن، وتاج العروس مادة لدن.

٣٠ـ انظر: شرح الكافية للرضي، ٢/١٢٣ بتصرف.

٣١ـ انظر: المفصل، للزمخشري، ١٣٢، وشرح المفصل لابن يعيش، ٢/١٢٨، والجامع لاحكام القرآن، للقرطبي، ٤/٢١، والمساعد لابن عقيل، ١/٥٣٢، وبصائر ذوي التمييز، للفيروز آبادي، ٤/٤٢٦ وهمع الهوامع، للسيوطي، ١/٢١٥، وحاشية الشيخ ياسين ٢/٤٧

٣٢ـ انظر: شرح المفصل لابن يعيش، ٢/١٢٨، وشرح الكافية للرضي، ٢/١٢٣ بتصرف.

٣٣ـ انظر: شرح التسهيل لابن مالك السفر ٢/١٠٥أ والتذييل والتكميل لابي حيان ٣/٤١٨ وهمع الهوامع، للسيوطي ١/٢١٥، وحاشية الصبان ٢/٢٦٢.

٣٤ـ انظر: تسهيل الفوائد لابن مالك، ٩٧، وشرح التسهيل لابن مالك السفر ٢/١٠٥أ، والتذييل والتكميل لأبي حيان، ٣/٤١٨، والقاموس المحيط للفيروز آبادي، مادة لدن، وهمع الهوامع للسيوطي، ١/٢١٥ وحاشية الصبان ٢/٢٦٢.

٣٥ـ انظر: امالي ابن الشجري، ١/٢٢٢

٩ ـ لُدْنُ: بضم اللام والنون، وسكون الدال(٣٦)، وأصلها لَدُنْ، أُلقيت ضمةُ الدال على اللام، ثم حركت النون لالتقاء الساكنين(٣٧).

١٠ ـ لِدْنَ: بكسر اللام وسكون الدال وفتح النون(٣٨) وقد انفرد بذكرها الصبان من غير أن يعلل لها، ولعلَّها متفرعة عن (لَدِنْ) حيث نقلت كسرة الدال الى اللام، فالتقى ساكنان، ففتحوا النون دفعا لالتقاء الساكنين، وقد مر معنا أن لَدِنْ أصلها لَدُنْ.

١١ ـ لَدُ: بفتح اللام وضم الدال وحذف النون(٣٩) (ووجه حذف النون فيما ذكره أبو علي أنهم حذفوها لالتقاء الساكنين في قولهم لَدُ الصلاة كما حذفوا التنوين من الأسماء الأعلام في نحو زيد بن فلان، ثم أَجَروا النون في الحذف ولم يلقها ساكن مُجراها في الحذف لالتقاء الساكنين(٤٠) ونقل ابن يعيش عن بعضهم أنهم (حذفوا النون وأبقوا الضمة للدلالة على المحذوف ولأنه مُنتقَصٌ من غيره وليس بأصلٍ على حياله)(٤١) ويتضح من التعليلين أنَّ ابن يعيش قد أراد من نقله النصَّ على أنَّ نونَ لَدُنْ أصلية، في حين أن أبا علي أشعرنا بأن هذه النون زائدة على اصل الكلمة وذلك حين شبَّهها بالتنوين.

١٢ ـ لُدْ: بضم اللام وسكون الدال(٤٢) وأصلها، لَدُنْ، فنقلت ضمة الدال

٣٦ـ انظر: لسان العرب لابن منظور، مادة لدن، والقاموس المحيط، مادة لدن، وتاج العروس، مادة لدن وعزا ذكرها في اللسان لأبي علي الفارسي.

٣٧ـ انظر: لسان العرب، مادة لدن (بتصرف).

٣٨ـ انظر: حاشية الصبان ٢/٢٦٢

٣٩ـ انظر: الكتاب، لسيبويه، ٢/٣٧١، والمفصل للزمخشري، ١٣٢، وشرح المفصل لابن يعيش، ٤/١٠٠ و الكافية لابن الحاجب، ٤٠٨، وشرح التسهيل لابن مالك، السفر ٢/١٠٥أ ولسان العرب، مادة لدن وشرح الكافية، للرضي، ٢/١٢٣ والتذييل لابي حيان ٣/٤١٨ والمساعد لابن عقيل ١/٥٣٢، و القاموس المحيط مادة لدن والفوائد الضيائية للاجامي ٢/١٤٤ وهمع الهوامع للسيوطي، ١/٢١٥ وتاج العروس مادة لدن.

٤٠ـ انظر: امالي ابن الشجري، ١/٢٢٢

٤١ـ انظر: شرح المفصل، لابن يعيش، ٤/١٠١ بتصرف.

٤٢ـ انظر: المفصل، للزمخشري، ١٣٢ وامالي ابن الشجري، ١/٢٢٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٤/١٠٠ والكافية لابن الحاجب ٤٠٨، وتسهيل الفوائد لابن مالك ٩٧، والقاموس المحيط مادة لدن وهمع الهوامع للسيوطي، ١/٢١٥، وتاج العروس مادة لدن.

إلى اللام تخفيفا، فالتقى ساكنان، الدال والنون، فحذفوا النون لالتقاء الساكنين(٤٣).

١٣ـ لَدْ: بفتح اللام وسكون الدال وحذف النون(٤٤) وعلَّل لها ابنُ يعيش بقوله: (كأنّه حذف الضمة تخفيفاً ثم حذف النون وأبقى الدال على سكونها)(٤٥).

١٤ـ لُدُ: بضم اللام والدال وحذف النون(٤٦) وقد انفرد بتعليلها ابن الشجري فذكر أنهم ضموا اللام إتباعا لضمة الدال(٤٧).

١٥ـ لَتِ: بفتح اللام وكسر التاء(٤٨) قال عنها أبو حيان (ووجدت في طرة نسختي من هذا الكتاب أعني أصلي الذي بخطي من كتاب تسهيل الفوائد مخرجاً، ولَتِ بلام مفتوحة وتاء مكسورة وينبغي أنْ تكشفَ هذه اللفظة(٤٩) وعلَّل لها في البحر المحيط بكونها ضرباً من الإبدال(٥٠).

١٦ـ ١٧ـ ولَتْ ولَتُ: بفتح اللام وسكون التاء في الأولى وضمها في الثانية وقد ذكر محقق التسهيل أنهما زيدتا في إحدى النسخ التي اعتمدها ولم يثبتهما في متن التسهيل(٥١).

٤٣ـ انظر: شرح الكافية للرضي، ٢/١٢٣ بتصرف.

٤٤ـ انظر: المفصل للزمخشري، ١٣٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٤/١٠٠، والكافية لابن الحاجب ٤٠٨ والتسهيل ٩٧ وشرح التسهيل لابن مالك، السفر، ٢/١٠٥أ، والتذييل والتكميل لابي حيان، ٣/٤١٨ والمساعد لابن عقيل، ١/٥٣٢، والفوائد الضيائية، لملا جامي، ٢/١٤٤، وحاشية الصبان ٢/٢٦٢.

٤٥ـ انظر: شرح المفصل ٤/١٠١ بتصرف.

٤٦ـ انظر: الامالي لابن الشجري، ١/٢٢٢، والقاموس المحيط، مادة لدن وتاج العروس مادة لدن.

٤٧ـ انظر: الامالي، ١/٢٢٢

٤٨ـ انظر: التذييل والتكميل لابي حيان، ٣/٤١٨، المساعد لابن عقيل، ١/٥٣٢، وهمع الهوامع للسيوطي ١/٢١٥.

٤٩ـ انظر: التذييل والتكميل، ٣/٤١٨

٥٠ـ البحر المحيط، ٢/٣٧٢

٥١ـ انظر: تسهيل الفوائد لابن مالك، ٩٧ (الحاشية) ولم أجدها في شرح التسهيل لابن مالك السفر، ٢/١٠٥أ ولافي التذييل والتكميل لأبي حيان، ٣/٤١٨.

أمَّا لَدَى: فقد عدَّها الأزهري(٥٢) والجوهري(٥٣) وكثير من اللغويين(٥٤) والنحويين(٥٥) من جملة لغات لَدُنْ في حين أنَّ سيبويه نصَّ على مفارقتها للَدُنْ، وذلك بقوله: (ولَدَى بمنزلة عنـد)(٥٦) ولو أراد أنها أخت للَدُنْ لقال: ولَدَى بمنزلة لَدُنْ، لأنه قد تقرَّر أن لَدُنْ تفارق عند، عندهم من وجوه سنراها فيما بعد وقد تبع سيبويه في ذلك طائفة من النحويين الخالفين كابن مالك(٥٧) وشراح تسهيله(٥٨) وألفيته(٥٩)

ومما سبق نلحظ ما يأتي:

١ ـ أنَّ اللغويين والنحويين لم يعينوا لنا أسماء القبائل التي كانت تستعمل كل لغة من هذه اللغات ما عدا نصهم على أنَّ قيساً قد أعربت لدن، وسيأتي الحديث عنها.

٢ ـ أن القدماء عللوا لأكثر اللغات، غير أنَّ المتأخرين كابن مالك ومن تبعه اكتفَوا بذكرها فقط.

٣ ـ أنَّ لَدُنْ التي اختُلِفَ في رسمها، قد اختصت بسياقٍ كلامي معينٍ وهو لَدُنْ غدوةً في حين أن باقي اللغات لم يُنصَّ على اختصاصها بسياق محدد.

٤ ـ أنَّ أكثر اللغات قد تفرَّعت عن لَدُنْ، وجاءت نتيجةً للفرار من التقاء الساكنين.

٥ ـ أن اللغات التي كانت تثبت النون أكثرُ من اللغات التي تحذف النون، وهذا يدعونا إلى التساؤل عن أصل لَدُنْ، أهو ثنائي، أم ثلاثي؟ ولعل الوقوفَ

٥٢ـ انظر: تهذيب اللغة، مادة لدن.

٥٣ـ انظر: الصحاح، مادة لدن.

٥٤ـ انظر: لسان العرب لابن منظور مادة لدن، وبصائر ذوي التمييز، للفيروز آبادي، ٤/٤٢٦، والقاموس المحيط مادة لدن، وتاج العروس للزبيدي، مادة لدن.

٥٥ـ انظر: المفصل للزمخشري، ١٣٢، وشرح المفصل لابن يعيش، ٤/١٠٠، والكافية لابن الحاجب ٤٠٨، والفوائد الضيائية لملا جامي، ٢/١٤٤.

٥٦ـ انظر: الكتاب، ٤/٢٣٤

٥٧ـ انظر: تسهيل الفوائد، ٩٧

٥٨ـ انظر: مثلا التذييل والتكميل لأبي حيان ٣/٤١٨

٥٩ـ انظر: مثلا شرح الأشموني، ٢/ ٢٦٢

على حقيقة نون لَدُنْ يكشف لنا ما إذا كانت لدن ثلاثيةً أم ثنائية.

ثانياً ـ لَدُنْ بين الثنائية والثلاثية

تناول سيبويه (لَدُنْ) باعتبارها ثلاثيةَ الأصول فقد أشار إلى أصالة نونها بقوله: (وأمَّا لَدُ فهي محذوفةٌ كما حذفوا يكن، ألا ترى أنك إذا أضفت إلى مضمر رددته إلى الأصل تقول: من لَدُنْهُ ومن لَدُنِّي، فإنَّما لَدُنْ كعَنْ)(٦٠).

وقرر في موضع آخر أن حذفَ نونها لغة لبعض العرب قال: (وبعضُ العرب يحذف النون حتى يصير على حرفين، قال الراجز غيلان:

يَسْتَوعِبُ البَوْعَينْ من جَريرِهِ من لَدُلَحْيَيهِ إلى مُنْخُورِه(٦١)

وقد سَرَد نصوصاً متعددةً في مواضعَ مختلفةٍ من كتابه تدل على أنَّ حذف نونها كان تشبيهاً لها بنون يكن، وأن هذا الحذف شاذ لا يقاس عليه لأن نونيهما أصليتان في الكلمة وقد حذفتا تخفيفاً لمَّا كَثُرَ مثلُ ذلك في كلامهم(٦٢).

وبيَّن مع الخالفين، أنَّ نونَ يكن قد حذفت لشبهها بأحرف المد واللين، في سكونها وامتداد الصوت بها، فتكون إعرابا مثلَهُنَّ، وتُزاد حيثُ تزادُ الياءُ والواو(٦٣) وتبدَلُ الألفُ منها كما تُبَدَّلُ منهما، مثل اضربا، ورأيت زيدا، وتحلُّ محلَّ الواو في قولك بهرانيٌّ وصنعانيٌّ، وتحذَفُ لالتقاء الساكنين كما تُحذَفُ الواو والياء، وتُحذَفُ للجازم نحو لم يَكُ كما تحذف الواو والياء والألف)(٦٤).

ولأجل هذه المشابهة حذفتْ نونُ يكنْ، ومعنى ذلك أنَّ سيبويه حين قال: وأمالَدُ فهي محذوفة كما حذفوا يكن، قد حَمَلَ حذْفَ نون لَدُنْ على حَذْفِ نونِ يكنْ في حال الجزم، وقد حُمِلَتِ الأخيرةُ على حذف أحرف المد واللين، بعبارة أخرى، أنَّ نونَ لَدُنْ قد أشبهتْ هي الأخرى أحرفَ المدِّ واللين أيضا.

٦٠ـ انظر: الكتاب، ٣/٢٨٦.

٦١ـ انظر: الكتاب، ٤/٢٣٣ بتصرف

٦٢ـ انظر: هذه النصوص المتفرقة في الكتاب، ١/٢٥ ـ ٢٩٤ ـ ٢/١٩٦ ـ ١٨٤ ـ ٤٠٥.

٦٣ـ انظر: مواضع هذه الزيادة في المقتضب للمبرد، ١/٢١٩.

٦٤ـ انظر: الكتاب، ٤/١٨٤ والمقتضب، للمبرد، ١/٢١٩، ٣/١٦٧ والبغداديات للفارسي ١٥٠ وسر الصناعة لابن جني ٢/٤٣٨ ـ ٤٤٠ ـ وشرح الكافية للرضي ٢/٢٠١ وشرح التصريح للازهري، ١/١٩٦ والاشباه والنظائر للسيوطي، ١/٢٨٩ (بتصرف).

وواضح أنَّ سيبويه في تنظيره هذا كان منطلقاً من إدراكه وجودَ المشابهة الصوتيةِ القائمةِ بين أحرف المد واللين من جهة والنونِ من جهة ثانية، وهذه المشابهةُ قد أكَّدتها الدراسات اللغويةُ الحديثةُ إذ قررت بأنَّ اللامَ والنونَ والميمَ تُعَدُّ من الناحية الصوتية أشباهاً لأحرف المد واللين(٦٥)، غير أنه لم يلتفت ـ وهو ينظِّر لذلك ـ إلى الناحية النحوية، لأنَّ من المعلوم أن حذفَ نون يكن كان بشروطٍ معروفةٍ في كتب النحو، وليس لحذفِ نون لَدُنْ شروط بل هي لغةٌ من جملة لغات لَدُنْ.

كما أنَّ (حُكْمَ) حذفِ أحرفِ المد واللين حين يكون لالتقاءِ الساكنين هو الوجوب(٦٦) أمَّا حذفُ نونِ لَدُنْ فقد نصَّ سيبويه على شذوذه مطلقاً، دون تقييد بكون هذا الحذف قد تمَّ لالتقاء الساكنين أو لغيرها قال: (إذْ كانَ من كلامهم حذفُ النون والحركات وذلك نحو مُذْ ولَدُ وقد عَلْمَ، وإنما الأصلُ لَدُنْ ومُنْذُ وقَدْ عَلِمَ، وهذا من الشواذ وليس مما يُقاسُ عليه ويطرد)(٦٧) وقيد الرضي إطلاق سيبويه فقرر أنَّ حذفَ نون لَدُنْ لالتقاء الساكنين شاذ في(٦٨) حين ذهب المتأخرون كابن جماعة والسيوطي الى جواز ذلك من غير تشذيذ بل أوجبَ ابنُ جماعة هذا الحذف وأشار ايضاً الى ورودها في الشعر ثابتةً على قلة قال: (مِثْلُ المدة في الحذف وجوباً نونُ التأكيد الخفيفة نحو اضربَ الرجلَ بفتح الباء أي اضربَنْ(٦٩)، ونونُ لَدُنْ نحو ما رأيتُه من لَدُ الصباح، وقد جاءت هذه ثابتةً قليلاً في قول الشاعر:

تَنْتَهِضُ الرِّعْدَةُ في ظُهَيْري من لَدُنِ الظُّهْرِ إلى العُصَيْرِ)(٧٠)

ويتضح مما قدمناه أنَّ هناك فرقاً ـ في الحكم النحوي ـ بينَ حذفِ أحرفِ

٦٥ـ انظر: الأصوات اللغوية للدكتور ابراهيم انيس، ٢٤٠ وظاهرة الحذف في الدرس اللغوي للدكتور طاهر حموده ٣٤.

٦٦ـ انظر: شرح المفصل، لابن يعيش، ٩/ ١٢٠ ـ ١٢٣ ـ ومناهج الكافية للشيخ زكريا الأنصاري، ٢/ ١١٠.

٦٧ـ انظر: الكتاب، ٤/ ٤٠٥ ـ ٤٠٦.

٦٨ـ انظر: شرح الشافية، للرضي، ٢/ ٢٣٥ (بتصرف).

٦٩ـ انظر: همع الهوامع، ٢/ ١٩٩.

٧٠ـ انظر: حاشية ابن جماعة على شرح الجاربردي ١/ ١٥٦ وهي في الأصل من لدن الصباح، ولعله خطأ مطبعي.

المدُّ واللين حين لقائها الساكنَ بعدها، وبين حذفِ نونِ لَدُنْ حين تلقى ساكنا بعدها.

أمَّا حذفُ نون لَدُنْ لغير التقاء الساكنين، فقد دلَّ نصُّ سيبويه السالفُ على شذوذه في حين أن أبا علي فيما حكاه عنه ابن الشجري ـ اعتبر أنَّ حذفَ نونها كان تشبيهاً لها بحذف التنوين من الأسماء الأعلام في مثل: زيدُ بن عمرو، ثم حملوا حذفها لغير التقاء الساكنين على حذفها لالتقائها، قال ابن الشجري: (ووجهُ حذفِ النون فيما ذكره أبو علي أنهم حذفوها لالتقاء الساكنين في قولهم: لَدُ الصلاةِ كما حذفوا التنوين من الأسماء الأعلام في نحو، زيدُ بنُ فلان، ثم أجروا النون في الحذف ولم يلقها ساكن مجراها في الحذف لالتقاء الساكنين)(٧١).

وَجعْلُ أبي علي حذفَ نونها لالتقاء الساكنين أصلاً لحذفِ نونها لغير التقائها يردُّهُ إطلاق سيبويه بأن حذفَ نونها من الشواذ وليس مما يقاسُ عليه ويطرد، ثم إنَّ تشبيهَهُ لحذفِ نونها بحذف التنوين من الأسماء الاعلام لا يطرد تمام الاطراد، لأن للعرب في حذف التنوين في مثل هذا الموضع مذهبين: الأول: حذف التنوين وهو المشهور ـ والثاني: جواز التنوين(٧٢).

غير أنَّ هذا التشبيه يدلنا على إحساس أبي علي بأن نونَ لَدُنْ زائدةٌ على أصل الكلمة كما أنَّ التنوين كذلك، وممن حاول التعليل لحذف نونها المحقق الرضيُّ إذ ذهبَ إلى أنَّ حذفها لالتقاء الساكنين شاذ، غير أنَّ مما حسَّنه أنَّه كان في معرِض السقوطِ من غير التقاء الساكنين قال: (وحذفه ـ أي نون لَدُنْ ـ شاذ ووجهه مع الشذوذ أنه كانَ في معرِض السقوطِ من غير التقاء الساكنين نحو (من لَدُ لَحْيَيْهِ إلى مُنْخُوره) و (الرجز)(٧٣) وواضح أنَّه بهذا التوجيه قد جعلَ ما ليس له علة أصلاً لما هو شاذ غير أنَّه قرر بأنَّ ما ذكره هو وجه استحسان وليس بعلّة موجبة(٧٤) ولذلك فقد ارتأى أن حذفَ نونِ لَدُنْ محمولٌ على حذف أحرف المدّ واللين، حيث قال بعد أن أورد الرجز (فيجوزُ حذفه إذا وقعَ موقعاً يحسُنُ

٧١ـ انظر الأمالي، ١/٢٢٢.

٧٢ـ انظر شرح ديوان، الحماسة، للمرزوقي، ٣/١٤٣١ ـ ١٤٥٩.

٧٣ـ انظر شرح الشافية، للرضي، ٢/٢٣٤.

٧٤ـ المرجع السابق، ٢/٢٣٥.

حذفُ حرفِ المدِّ فيه وذلك لأجل مشابهته للواو)(٧٥) وقد رأينا ـ من قبلُ ـ ما بين المحمول والمحمول عليه من اتفاق من الوجهة الصوتية واختلاف من الوجهة الحُكْميَّةِ النحويةِ، وقد بيَّن الرضيُّ بَعْدُ أنَّ حذفَ نونِ لم يكنْ ليس كحذف نون لَدُنْ، قال (ولا يقاسُ عليه نونُ لم يكن، وإنْ شاركه فيما قلنا من مشابهةِ الواو وجواز حذفه لغير الساكنين، لأنَّ حذف نون لدن للساكنين شاذ(٧٦))والأصل المقرر عندهم ـ كما رأينا في نص سيبويه ـ أنه لايقاس على الشاذ.

ومهما يكن من أمر فهناك رأي آخر لسيبويه حول حقيقةِ نونِ لدن نلحظه حين تحدَّث عن نصب «غدوة» بها، فقد عدَّها شبيهةً بالتنوين ـ تارةً ـ حيث قال (كما أنَّ لها في «غدوة» حالٌ ليست في غيرها تُنْصَبُ بها، كأنَّه ألحقَ التنوينَ في لغة مَنْ قال لَدُ وذلك قولك من لَدُنْ غدوة)(٧٧) وشبيهةً بنون التوكيد الخفيفةِ تارة أخرى وذلك حين علَّل للغةِ لَدَنْ بفتح الدال فقال (وقال بعضهم لَدَنْ غدوةً كأنه أسكنَ الدَّالَ ثم فتحها كما قال اضربَنْ زيداً ففتح الباء لَمَّا جاء بالنون الخفيفة)(٧٨).

وهذا التشبيه والحمل في غاية الاستقامة لأن التنوينَ والنونَ الخفيفةَ من واد واحد، وإنْ كانا يختلفان من حيثُ دخولُ التنوين على الأسماء المتمكنة، ودخولُ النون الخفيفة على الأفعال(٧٩)، فهما يتفقان في كونهما ساكنين وزائدين على أصل الكلمة(٨٠) ويحذفان أحيانا عندَ ملاقاتِهما الساكنَ، وأحيانا يتحركان مع تفاوتِ ذلك بين أنْ يكونَ قياسياً أو غيرَ قياسي(٨١) وهذا هو حالُ نون

٧٥ـ المرجع السابق، ٢/٣٣٥.

٧٦ـ انظر شرح الشافية، للرضي، ٢/٣٣٥.

٧٧ـ انظر الكتاب، ١/٢١٠، وشرح المفصل، لابن يعيش، ٥/١٠٢

٧٨ـ انظر الكتاب، ١/٢١٠، وشرح المفصل لابن يعيش، ٥/١٠٢.

٧٩ـ انظر الانصاف، لابن الأنباري، ٢/٦٥٠.

٨٠ـ انظر: الكتاب، لسيبويه، ٣/٥٢١.

٨١ـ الأصل في التنوين حين يلقى ساكنا أن يتحرك نحو هذا زيدُنِ العاقلُ وربما حذفوه حتى كاد يكون قياسا كما قال ابن يعيش في شرح المفصل ٩/٣٢ ـ ٣٥ وعليه قراءة ولا الليل سابقُ النهارَ والمعنى سابقٌ فحذف التنوين للساكن بعده.
والأصل في نون التوكيد الخفيفة حين تلقى ساكنا بعدها أن تحذف، نحو لا تضربَ ابنك، ويجوز حذفها في الشعر وفي قلةٍ من الكلام لغير الساكن ايضا كقول الشاعر اضرب عنك (البيت) انظر شرح المفصل ٩/٤٣ ـ ٤٤ وحاشية ابن جماعة على شرح الجاربردي ١/١٥٦.

لَدُنْ، مع تفاوتِ الحكمِ في حذفِ نونها بين أن يكون شاذاً وذلك حين تلقى ساكناً، أو اعتباطاً وذلك حين تُحذَفُ لغير لقائها الساكن بعدها، وقد وضَّح ابن جني وجْهَ المشابهةِ بين نونِ لَدُنْ والتنوين أتمَّ توضيحٍ وذلك حين عَرَض لعلة نصب «غدوة» بها فقال: إنهم (شبَّهوا النون في لَدُنْ بالتنوين في ضاربٍ فنصبوا غدوة تشبيهاً بالمميِّز نحو عندي راقودٌ خَلاً وجبةٌ صوفاً، والمفعولِ في نحو هذا ضاربٌ زيداً وقاتلٌ بكراً، ووجهُ الشَبهِ بينهما اختلافُ حركة الدال قبلَ النونِ وذلك لأنه يُقَالُ لَدُنْ ولَدَنْ بضم الدال وفتحها، فلما اختلفت الحركتان قبلَ النون شابَهتِ النونُ التنوينَ، وشابهتِ الحركتان قبلَها باختلافِهما حركاتِ الإعراب في نحو هذا ضاربٌ زيداً ورأيتُ ضارباً زيداً، ولأنهم قد حذَفوا النونَ فقالوا لَدُ غدوةً كما يُحذَفُ التنوينُ تارةً ويَثْبُتُ أخرى فلمَّا أشبهتِ النونُ التنوينَ من حيثُ ذكرنا انتصبتْ «غدوةً» تشبيهاً بالمفعول)(٨٢).

والمستفادُ من هذه المشابهة أنهم كانوا مدركين أنَّ نونَ لَدُنْ زائدةٌ، كما أنَّ التنوينَ والنونَ الخفيفةَ زائدان على أصل الكلمة.

غير أنَّ سيبويه على الرغم من إدراكه ذلك، قد كان متمسكاً بفكرة ثلاثيَّة لَدُنْ، وذلك حين قال: (ألا ترى أنك إذا أضفت إلى مُضْمَرٍ رددته إلى الأصل تقول من لَدُنْهُ ومن لَدُنِّي فإنما لَدُنْ كَعَنْ)(٨٣) وهذا ـ في الحقيقة ـ دليلٌ قوي لسيبويه لأنَّ الإضافة إلى الضمائر تَرُدُّ الأشياء إلى أُصولها(٨٤) غير أنه أجاز في موضع آخر، إضافةَ ياءِ المتكلم ـ وهي ضميرٌ للجرِ والنصبِ ـ إلى (لَـدُ) الثنائية المتحركة الآخر، من غيرِ الإتيانِ بنونِ الوقاية، ومن غيرِ عودةِ نونِ لَدُنْ الساقطةِ عنها تلكَ التي أوجَب رجوعَها، قال: وأما ما تحرَّك آخره فنحو مَعَ ولَدُ كتحريك أواخر هذه الأسماءِ ـ يريدُ نحوَ يدٍ وهَنٍ ـ لأنه إذا تحرَّكَ آخرهُ فقد صارَ كأواخر هذه الأسماءِ فمن ثَمَّ لَمْ يجعلوها بمنزلتها ـ أي بمنزلة قط ـ فمن ذلك قولُكَ معي وَلَدِي في لَدُ)(٨٥).

٨٢ـ انظر: سر صناعة الاعراب ٢/٥٤٢

٨٣ـ انظر: الكتاب، ٣/٢٨٦.

٨٤ـ انظر: البسيط لابن ابي الربيع، ١/٥٤٩ بتصرف وشرح التصريح على التوضيح للأزهري ١/١٩٦.

٨٥ـ انظر الكتاب، ٢/٣٧١، وشرح التسهيل، لابن مالك، السفر ١/١٨١ ـ ١٨٢، همع الهوامع للسيوطي، ١/٢١٥ وحاشية الصبان ١/١٢٤ وحاشية الخضري، ١/٦١.

وعلى الرغم من أن هذا الجواز قد اختص بلغات لَدُنْ الثنائيةِ المتحركةِ الآخر لأنها بتحركها لم تَعُدْ بحاجةٍ إلى نونِ الوقايةِ التي اجتُلِبَتْ أساساً لحفظ البناء على السكون فأشبهت بذلك الأسماء المتحركة الآخر(٨٦)، فهو من جانب آخر يعارضُ استدلالَ سيبويهِ في كونِ إضافة لَدُنْ إلى الضمائرِ يُعَدُّ دليلاً على أصالة نونها لأنَّ تجويزَه إضافةَ اللغات الثنائية المتحركة الآخر إلى ياءِ المتكلم من غير أنْ تعودَ نونُها، يدلُّ على العدولِ عن هذا الأصلِ المقرَّر، وقد رأيناهم من قبلُ حريصينَ عليه وذلك حين علَّلوا للغاتِ لَدُنْ الثنائيةِ، حيث جعَلوا لَدُنْ الثلاثيةَ أصلاً لهذه اللغات الثنائيةِ، فكان من الأوْلَى ـ طرداً للقاعدة ـ أنْ يُراعُوا هذا الأصلَ الذي أصَّلوه وأنْ يَنُصوا على أنَّ إضافةَ لَدُنْ بلغاتِها الثلاثيةِ والثنائيةِ الى ياء المتكلم تلزمه نون الوقاية سواء أكانت لدن ثلاثية أم ثُنائية ولو أنهم فَعَلُوا ذلك لاطردت القاعدة تمام الاطراد خاصةً أنهم لجأوا إلى هذا الأصلِ حين وجَّهوا قراءةَ نافع وأبي بكر اللذين خَفَّفا (لَدُنِّي) في قوله تعالى: (قد بَلَغْتَ من لَدُنِّي عُذْرًا)(٨٧) في حين شدَّدَ الباقون(٨٨) فقد ذهبوا في توجيه هـذه القراءة مذهبين:

١ ـ أن لَدُني أصلُها التشديد إلاّ أنه خفِّف، وحذفَ نونَ الوقاية كما قالوا قَدْني وَقِدني.

٢ ـ أن لَدُني، جاءت على لغة من قال في لَدُنْ، لَدُ، فتكون النونُ نونَ الوقاية، ولا نونَ في أصل الكلمة)(٨٩).

وواضح أنَّ التوجيه الأولَ راعَوا فيه الأصلَ، وهو حجةٌ لسيبويه في كون لَدُنْ ثلاثيةَ الأصلِ، أمَّا التوجيه الثاني فهو لا يتفق مع ما قرره في قوله السابق (ألا ترى. . . الخ) فقد أُضيفَتْ لَدُ ـ هنا ـ إلى المضمر ولم تُرَدَّ له نونُه الأصليةُ، كما أنَّ هذا التوجيهَ يتعارَضُ مع ما أجازه سيبويه للغات لَدُنْ الثنائيةِ المتحركةِ الآخر، لأنَّ نونَ الوقاية دخَلتْ على لَدُ، وقد رأينا أنَّه أجازَ أنْ يُقَالَ لَدِي في مثل

٨٦ـ انظر حاشية الصبان ١/١٢٤ بتصرف.

٨٧ـ من الآية ٧٦ من سورة الكهف.

٨٨ـ انظر القراءة في الكشف، لمكي، ٢/٦٩ والنشر لابن الجزري، ٢/٣٠١.

٨٩ـ انظر البيان لابن الأنباري، ٢/١١٤ والتبيان للعكبري، ٢/٨٥٧ وشرح التصريح للأزهري، ١/١١٢.

ذلك.

وقد ردَّ ابنُ مالك وابنُ هشام التوجيهَ الثاني وقرَّرا أنَّ لحاق النونِ مع لَدُنْ (أكثرُ) من عدَمِ لِحاقِها وأنَّ ذلك جائزٌ في الكلام الفصيح وأنَّه لا وجهَ لمذهَبِ سيبويهِ حين عدَّ سقوطَ نونِ الوقايةِ منها من الضرورات غير أنهما لم يرتضيا الوجهَ الثاني، لأنه كما قال ابن‌مالك لو كان أصلُها لَدُ بالضم لقيل في حال إضافتها لَدِي(٩٠) وحكى الآلوسي عن بعضهم ردّاً على ذلك وترجيحاً للوجه الثاني فقال: ورُدَّ بأنه لا مانعَ من أن يُقالَ إنها وَقَتْهُ من زَوالِ الضَّمِّ)(٩١) ومقتضى ذلك أن هذه النونَ هي نونُ الوقايةِ، وأن الأصلَ لَدُ الثنائيةُ، ونقل الصبان مناصرةَ الدماميني لسيبويه وذلك بقوله: إن (نونَ لَدُنْ إنما تُحذَفُ إذا كانَ الاسمُ المضافُ إليه ظاهراً لا ضميرا)(٩٢) ومعنى ذلك أنَّ النونَ في هذه القراءة هي نونُ لَدُنْ، وليست نونَ الوقاية، غير أنَّ الصبانَ ردَّ رأيه بقوله: (فيردُّه ما في كلام سيبويه من أنه يُقالُ في لَدُ بالضم لَدِي، لصراحته في أنه يُضافُ إلى ياء المتكلم)(٩٣).

ومما يُضافُ إلى الحجج التي أوردها سيبويه للدلالة على ثلاثية لدُنْ ما قرَّره الأعلم الشنْتَمري حين قال تعليقاً على بيت الرجز (من لَدُ لَحْيَيْهِ الى مُنْخُوره) ما نصُّه (أرادَ أنَّ لَدُ محذوفة من لَدُنْ منوية النون فلذلك بقيت على حركتها، ولو كانت ممَّا بُنِيَ على حرفين للزِمَها السكونُ كَعَنْ)(٩٤) ومذهَبُه في كون (لَدْ) مقتطعةً من لدن هو احتمالٌ قد يتعيَّنُ وقد لا يتعيَّنُ فيجوز أن يكون أصلُها لدُنْ، ويُحتَمَلُ أنْ تكونَ قِسْماً برأسِها، وبقاءُ الضمةِ على الدال لا يدلُّ بالضرورةِ على الأصلِ لأنها لغةٌ من جملةِ لغاتِ لَدُنْ الثنائيةِ، شأنُها شأنُ لَدْ ولُدْ ولُدُ، بل إن المعتَبَرَ عند ابنِ الحاجِب في سببِ بناءِ لَدُنْ هو أن من لغاتِها (لَدْ) التي تشبهُ الحروفَ في الصيغة(٩٥) ولم ينصَّ على (لَدُ). كما أنَّ المُتجهَ عندَهم

٩٠- انظر شرح التسهيل لابن مالك، السفر ١/١٨١ - ١٨٢ وتخليص الشواهد وتلخيص الفرائد لابن هشام ١٠٧ بتصرف.

٩١- انظر روح المعاني، للآلوسي، ٢/١٦

٩٢- انظر حاشية الصبان، ١/١٢٤.

٩٣- المرجع السابق، ١/١٢٤.

٩٤- انظر شرح الشواهد، للبغدادي، ٤/١٦١.

٩٥- انظر الايضاح، ١/٥١٥ بتصرف

أيضاً أنَّ السكونَ هو أصلُ البناء(٩٦) وليس الضمُّ لذلك كلِّه أحسَبُ أنَّ لَدُ ليست بالدلالة على الأصل بأولى من «لَدْ».

يضافُ إلى ذلك أن قولَه في الشق الثاني، ولو كانت. . . الخ يدلُّ على أنَّه لو وُجدتْ لغةٌ مبنيةٌ على حرفين وساكنةٌ أيضاً فهي ـ بناءً على قوله ـ لغةٌ قائمةٌ برأسها، ومعنى ذلك أن (لَدْ) يمكن أن تكونَ لغةً قائمةً برأسها لأنها ساكنةٌ ومبنيةٌ على حرفين أيضاً. وإذا ثبت ذلك فهذا يؤدي إلى القول بأنَّ تعليلهم السابقَ المفيدَ بأنَّ أصل (لَدْ) ثلاثيٌّ يعارضُه قولُ الشنْتَمري هذا،

ومهما يكن من أمر فإنَّ حجَجهم وآراءهم التي أوردوها حولَ نونِ لَدُنْ، لا تدلُّ دلالةً إلزاميةً حتميةً على أنَّ نونها أصليةٌ، فقد رأينا أنَّ فيها ما يقوِّيها، وفيها ما يضعفُها، وحولها خلافاتٌ ومناقشاتٌ، والدليلُ ـ كما يقول ابن الأنباري ـ إذا تطرَّق إليه الاحتمالُ بَطَلَ به الاستدلالُ(٩٧) الأمر الذي يجعلنا نبحثُ عن حقيقةِ هذه النون التي أدركوا زيادتَها كما رأينا من قبلُ، فلعلَّ البحثَ في أصلِ لَدُنْ يكشفُ لنا صِدْقَ شعورِهم وإحساسهم، وهناك احتمالان:

أ ـ ان (لَدُنْ) قد تكوَّنتْ من ثلاثة عناصرَ إشاريةٍ لأن ذ (ز) في العبرية تقابل (ذ) في العربية، وتقابل و (د) في الآرامية و dé (د) في السريانية و de (د) في السبئية(٩٨)، ومعنى ذلك أن الدالَ والذالَ والزايَ كانت عناصرَ إشاريةً تؤدي معنىً واحداً مع تنوّعِ نطقِها، فلا يُستبعَدُ أنْ تكون الدالُ من (لَدُنْ) عنصراً إشارياً ثم دخلت عليها اللامُ تأكيداً وتقويةً لها وذلك على حدِّ دخولها على الأسماءِ الموصولةِ فقد ذكرَ بروكلمان أنَّ الأسماء الموصولة أصلُها في كلِّ اللغاتِ الساميةِ أسماءُ إشارةٍ وأضاف بأنَّ اللغةَ الأدبيَّةَ تستعملُ للصيغة المؤكَّدة باللام وأداةِ التعريف)(٩٩) مثل الذي والتي. . . الخ وما ذهبَ إليه بروكلمان

٩٦ـ انظر شرح المفصل لابن يعيش، ٣/٨٢.

٩٧ـ انظر الانصاف، ٢/٧٢٩.

٩٨ـ Hebrew and English lexicon of the old Testament by Francis Brown, D.D,D. litt and Oxhers P. 26.

ـ وانظر مقالة أنوليتمان بقايا اللهجات العربية في الأدب العربي، مجلة كلية الآداب، م ١٠/جـ ١/٤٢ جامعة القاهرة عدد مايو ١٩٣٨م. وفقه اللغات السامية لبروكلمان، ٨٩.

٩٩ـ انظر فقه اللغات السامية ٩١ بتصرف، ودراسات في فقه اللغة للدكتور السيد يعقوب بكر ٥٧، ففيه ما يدل على أنَّ اللامَ قد تقع عنصراً إشاريا.

قد قرّره النحويون القدماءُ من الكوفيين حيث ذَهبُوا إلى أنَّ أصل (الـذي) (هذا)، و (هذا) عندهم أصله ذالٌ واحدة(١٠٠).

أمَّا النونُ فقد لَحِقتْ بـ (لَدُ) للدلالة على قُرْبِ المشارِ إليه، لأن (السبئيةَ والفنيقيـةَ والحبشيـةَ والآراميـةَ تَصِـلُ إلى ذلـك بـإضـافـة نـونٍ إلى اسم الإشارة)(١٠١).

ومعنى ذلك أنَّ لَدُنْ كانت تعني «مِنْ هذا أومِنَ الذي» فقولنا ـ مثلا ـ سافرتُ مِنْ لَدُنْ مكةَ إلى المدينةِ معناه سافرتُ من هذا المكانِ أو من المكان الذي هو مكة أو فيه مكة، وقولنا سافرت من لَدُنْ الظهر إلى العصرِ، معناه سافرت من هذا الوقتِ، أو الوقت الذي هو الظهر، وقولنا أعطني مالاً من لدنْكَ، معناه أعطني مالا من هذا الذي عندك أو من الذي عندك، ونلحَظُ من ذلك أنَّ معاني استعمالات لَدُنْ المتنوعة تستقيمُ وبَدَهي أنّنا لا نعلَمُ على وجه التحديدِ المراحلَ الزمنيةَ التي مرَّتْ بها الكلمةُ، حتى استوَتْ على سوقِها في العربية ثلاثيةَ الأصول، دالةً على الظرفية(١٠٢) كما أننا لا نستطيع أن نحدِّدَ

١٠٠ـ انظر الأصول لابن السراج، ٢/٢٦٢ والأنصاف لابن الانباري، ٢/٦٦٩.

١٠١ـ انظر فقه اللغات السامية، لبروكلمان، ٨٩ ومجيء النون عنصراً إشارياً أمر معهود في اللغات السامية. انظر لذلك التطور النحوي لبرجشتراسر ٨٥، ٨٦ وفقه اللغات السامية لبروكلمان ٩٢ ودراسات في فقه اللغة ليعقوب بكر ٤٨.

١٠٢ـ يبدو أن ضمةَ دال (لَدُ) تمثل مرحلةَ الظرفية التي استقرت عليها اللفظة، نزعم ذلك استئناسا باللغات السامية الأخرى، قال بروكلمان: (وقد بقيت حالةُ الظرفية بالنهاية (u) اكثرَ شيوعاً في الأشورية وفي العربية والحبشية تتمثل هذه الحالةُ في عدة ظروف مثال ذلك في العربية تحتُ وقبلُ وبعدُ وفي الحبشية (Lalù) فوق (TahTù) تحت (Kadimù) قديما (فقه اللغات ١٠٢)، كما يؤنسنا في ذلك أيضاً أنَّ عهد العرب بالظروف الدالة على فكرة الغاية ـ بوجه عام ـ أنه يجوز أن تُبْنى على الضم كقبلُ وبعدُ وعلُ، وأحسب أنهم لو وضعوا هذه الضمةَ على النون بعد أن لحقت بـ (لَدُ) لظُنَّ أنَّ لَدُنْ معربةٌ، لأنها بمعنى عند المعربةِ المتصرفة، وقد أدى ذلك إلى ذهاب قيسٍ إلى إعرابها، يضاف الى ذلك أن من لغات لدن ما نونه مفتوحة أو مكسورة أو مضمومة، فلكي لا يُتوهمَ أنَّ هذه الحركات هي حركاتُ إعراب ارتأوا أن يُبْقُوا الضمةَ على الدال لأنَّ النونَ جاءت ساكنةً على أصل البناء، ولا داعي للتغيير لعدم الاضطرار إليه، ولا يَرِدُ أنَّ من لغات لَدُنْ لَدْ بسكون الدال لأننا نقول إن تعليلاتهم التي أوردوها للغات لدن الثنائية بوجه عام ترجعها الى لدن بضم الدال الثلاثية.

اللغةَ الأُمَّ التي تكونت فيها الكلمة ثم انتشرت، أو أَنْ نقررَ أن عـدداً من اللغات قد عَمِلَ على تكوينها فكانت كذلك، ننفي كلَّ ذلـك لأننا لم نجـد نصوصاً ساميةً قديمةً ـ فيما أعلم ـ تساعدنا في الجزم على ذلك، وعلى أية حال فما أوردناه هو احتمال قد يكون صواباً، وقد ينأى عن ذلك.

ب ـ أَنَّ (لَدَّ) المضعفةَ كانت أصلاً لِلَدُنْ، نزعم ذلك لأنَّ المعاني اللغويةَ المتعددة التي أوردها اللغويون لهذه المادة تنصَبُّ كلُّها في بؤرةٍ معنويةٍ واحدةٍ، وهي الدلالة على الظرفيةِ المكانية. قال الخليل في نصٍ جامع لها (اللدُّ فِعْلُكَ باللَّدُودِ حين تَلَدُّ به، وهو الدواءُ يُوخَزُ في أحد شقي الفم.. وأُخِذَ اللدودُ من لَدِيدَي الوادي وهما جانباه، والوحورُ في وسط الفم، واللَّديدانِ صفحتا[١٠٣] العنق من دون الأذنين، وجانبا كلِّ شيء لـديدَاهُ.. والتَّلَدُّد في التلفت أَنْ يعْطِف بعنقِه مرةً كذا ومرةً كذا. واللدَدُ مصدر أي الألدِّ أي السيءُ الخُلُق الشديدُ الخصومةِ العَسِرُ الانقياد[١٠٤]. وحصر ابنُ فارس معاني لَدَّ كلِّها في معنيين أحـدهما الخصـام والثاني النـاحية والجـانب، قال: «الـلام والدال اصـلان صحيحان أحدهما يدل على خصام، والآخر يدلُّ على ناحية أو جانب[١٠٥]، ونصُّ الخليلُ يُوقفُنَا على الارتباطِ المعنوي القائمِ بين الظرفيةِ من جهة وبقيةِ المعاني المتنوعة من جهة ثانية، فـ «اللدُّ) ما وُضِعَ في وسط الفم، ولَدِيْدَا العنق جانباه.. واللديدَانِ.. ما تحت الأذنين وجانبُ كلِّ شيء لديداه.. والتلفت مع عطفِ العنقِ يميناً أو شمالاً ما هو إلاَّ ضربٌ من التلدُّدِ، كما يوضح لنا أَنَّ هناك اشتقاقاً قد تَّم من المعنى الظرفي وذلك بقوله (وأُخِذَ اللدودُ من لديدَي الوادي وهما جانباه) ثم فُسِّرَ اللدودُ بأنَّه (الدواءُ المُسْقَى في أحد لديدَي الفم وهما شقاه)[١٠٦] وأكد ابنُ الأثير على وجود مثلِ هذا الاشتقاق بقوله: (ولديدَا الفم جانباه.. والتلدُّدُ التلفت يميناً وشمالاً تحيُّراً مأخوذٌ من لديدي العنق وهما

١٠٣ـ في الأصل صفقا، والتصويب من لسان العرب، وتاج العروس مادة لدد.

١٠٤ـ انظر معجم العين، مادة لد، وانظر الجمهرة لابن دريد، والصحاح للجوهري، مادة لدد وتهذيب اللغة للازهري مادة لدد وكتاب الأفعال لابن القطاع، ١٤٣/٣ وتاج العروس مادة لدد، ونصوصهم التي أوردوها تتشابه مع ما أورده الخليل.

١٠٥ـ انظر معجم مقاييس اللغة، مادة لد.

١٠٦ـ انظر تهذيب اللغة، للازهري، مادة لد، والفائق في غريب الحديث، للزمخشري، ٣١٣/٣

صفحتاه(١٠٧)) ومن كلّ ذلك يتضح لنا أنَّ هناك علاقاتٍ اشتقاقيةً بين المعنى الظرفي وبقية معاني لدَّ ما عدا دلالة لدَّ على الخصام فهي تشعرنا بأنه لا صلةَ بينها وبين المعنى الظرفي، غير أنَّ أبا إسحاق الزجاج قد أكد على هذه الصلةِ بقوله: (ومعنى خَصْمٌ أَلَدُّ في اللغةِ، الشديدُ الخصومةِ والجَدِلُ واشتقاقُهُ من لديدي العنق وهما صفحتاه، وتأويله أنَّ خَصْمَه في أي وجهٍ أخذَ من يمين أو شمالٍ من أبواب الخصومةِ غَلَبَه في ذلك)(١٠٨) وواضح من هذه النصوص جميعها، أنَّ معنى الظرفية سابقٌ على بقيةِ المعاني لأنها مأخوذة منه، وهذا يدعونا إلى الزعم بأن (لدَّ) المضعفةَ الدالةَ على الظرفية كان أصلاً للَدُنْ، ومثلُ هذه الظاهرة ـ أعني ظاهرةَ وجود مقابلات غير مضعفةٍ للصيغ المضعَّفةِ قد أُلمحَ إليها قدماؤنا وذلك حين ذهب الكوفيون إلى أنَّ أصل صَمَحْمَحَ ودَمَكْمَكَ ومُشَفْشَفَ وكَبْكَبَ ورقرقَ وكركرَ هو صمحَّح ودمكّك ومشفَّف وكبَّب ورقَّق وكرَّر)(١٠٩) وقد استفاد من هذه الفكرة ـ فيما يبدو ـ أحد المحدثين (هورويتز) إذ افترض (أن تكونَ الكلمات العربية الكبيرةُ البنيةِ التي تشتمل على راءٍ أو لام أو نون أو ميم قد تولَّدت نتيجةَ عاملِ المخالفة بين صوتين متماثلين، ومثَّل لذلك بالكلمات الآتية: حَرْجَلَ وجَلْمَدَ وعَنْكَبَ وعَرقبَ، وقَرْمَطَ، وفَلْطَحَ وأصلها على التوالي حجَّل وجمَّد وعكَّب وعقَّب، وقمَّط وفطَّح، وأكد هذا الافتراض بقوله: (يوجد غالباً مقابلاتٌ مضعَّفةٌ للصيغ السابقة وهذا يعني ـ كما يقول ـ أن العقلَ السَّاميَّ كان يعتبر هذه الصيغَ المزيدةَ مقابلةً للصيغ المضعَّفةِ وانتهى إلى نتيجة ملخصها أنَّ الحروفَ المائعةَ تعدُّ وسيلةً مخالفةً للتضعيف في الصيغ القديمة) (١١٠) ، ولعَلَّ ممن استفاد من هذه الفكرة أيضاً الدكتور إبراهيم أنيس في بحث له عن الأصل الاشتقاقي لأحرف العلة فقد قرَّر ـ بعد الاستقراء ـ بأن الفعلَ المعتلَّ العين أو اللام إذا أُريدَ معرفةُ أصلِهِ يُنْظَرُ أولاً في نظيرلهُ مضعَّفٍ، أو يُبحَثُ عن نظيرٍ له مهموزٍ سُهِّلَتْ همزتُه، فإذا لم يكن من بين هذين النظيرين فالأصل الاشتقاقي لحروف العلة يجب أن يكون

١٠٧ـ انظر النهاية في غريب الحديث، لابن الاثير، ٤/٢٤٥

١٠٨ـ انظر معاني القرآن واعرابه، للزجاج، ١/٢٦٧ ولسان العرب مادة لدد.

١٠٩ـ انظر الانصاف، لابن الأنباري، ٢/٧٨٨ (بتصرف).

١١٠ـ انظر دراسة الصوت اللغوي، للدكتور احمد مختار عمر، ٣٣٠ (بتصرف).

اللامَ أو النون أو الميم)(١١١)

وعلى الرغم من أن (هورويتز) قد قصر ذلك على الكلمات الطويلة البنية مما ضُعِّفَ عينُها ـ كما هو واضح من أمثلته التي سَاقَها ـ فإنَّ العربيةَ لم تقتصر على ذلك بل استخدمتها في الكلمات القليلةِ البنيةِ، مما ضُعِّفَ عينُها أو لامُها، ولها صيغٌ غيرُ مضعَّفةٍ، وبَحْثُ الدكتور أنيس خيرُ مثالٍ على ذلك، وإن كان مقصوراً على الأفعال فهو يدلُّ على وجود هذه الظاهرة في العربية، ثم إنَّ هذه الصيغَ غيرَ المضعفةِ قد أتت أحيانا بأحد الحروف المائعة وأحياناً بغيرها، وكلُّ ذلك مع الاشتراك في المعنى الدلالي تارةً وتارة أخرى يتغيَّر المعنى بين تعميم للخاص أو تخصيص للعام، والأمثلة على ذلك كثيرة منها:

١ ـ بَتَّ وبَتك: فالبَتُّ من معانيه القَطْعُ، ويُقالُ بَتَكَ الشيء إذا قَطَعه(١١٢).

٢ ـ رجَّ ورجَنَ: فالرجُّ يدلُّ على الاضطراب وتحريك الشيء، ورجَن يدلُّ على الاختلاط(١١٣).

٣ ـ حَفَّ وحفَنَ: ومن معاني حفَّ أن يطيفَ الشيءُ بالشيء يُقَالُ حَفَّ القومُ بفلان إذا أطافوا به، ويقال حفَنَ الشيء، إذا جمَعَه في كفٍ أو غير ذلك والحفنة هي ملءُ كفيك من الطعام(١١٤).

٤ ـ جَذَّ وجذَمَ: وكلاهما يدلُّ على القطع(١١٥)

٥ ـ دسَّ ودسو: وكلاهما يدل على دخول الشيء تحت خَفَاءٍ وسَتْرٍ(١١٦).

٦ ـ بحَّ وبَحَنَ: فالبَحُّ من معانيه الدلالة على سَعَةِ الشيء وانفساحه، قال الفرَّاء: يقالُ نحن في باحَّة الدار بالتشديد وهي أوسعها، والبَحَنُ يدل على الضخامة قال الأصمعي يقول العرب لِلغَرْبِ إذا كان عظيماً كثير

١١١ـ انظر الاصوات اللغوية للدكتور ابراهيم انيس ١٥٠ بتصرف.

١١٢ـ انظر مقاييس اللغة، لابن فارس، مادتي بت وبتك.

١١٣ـ المرجع السابق ٢ رج ورجن.

١١٤ـ انظر مقاييس اللغة، مادتي حف وحفن.

١١٥ـ المرجع السابق مادتي جذ وجذم.

١١٦ـ المرجع السابق دس ودسو

الأخذ إنه لَبَحْوَنُ على مثال جَدْوَل(١١٧) وهو لا يكون كثير الأخذ إلاَّ إذا كان واسعاً منفسحاً

٧ ـ الدُّجَّةُ والدُّجْنَةُ: فالدُّجَّة شدة الظلمة والدُّجْنَةُ الظلمة(١١٨).

٨ ـ حضَّ وحضَنَ: فالحضُّ من معانيه الدلالة على القرَارِ المستفِلِ ومنه الحضيضُ، وهو قَرَارُ الأرض، قال:

نزلتُ إليه قائماً بالحضيضِ..

ويقال: إن الحضنَ أصلُ الجبل(١١٩).

٩ ـ رصَّ ورصَن: يُقَالُ رَصَصتُ البنيان إذا ضممتُ بعضَه إلى بعض أي صارَ شديداً متماسكاً ثابتاً، والرصين الشيءُ الشديدُ الثبات(١٢٠)

١٠ـ هتَّ وهَتَن: وكلاهما يدلُّ على انصباب المطر وتتابعه(١٢١).

١١ـ حذَّ وحذَقَ: فالحَذُّ يدل على القطع والخفة والسرعة وحذَقَ الشيءَ إذا قَطَعُه يقال حَذَقَ السكينُ الشيءَ إذا قطعَه قالَ الشاعرُ:

فذلك سكينٌ على الحَلْقِ حاذق(١٢٢)

١٢ـ جزَّ وجزلَ وجزَم وجزَح وجزَر، وتشترك كلها في بؤرة معنوية واحدة وهي الدلالة على القطع(١٢٣).

ويبدو أن لَدَّ ولَدُنَ، من هذا القبيل، ذلك أنَّ لَدَّ هي الصيغةُ القديمةُ للَدُن، وقد طرأ عليها تحوُّلٌ داخلي لسببين؛ أحدهما صوتي، والآخر دلالي.

١١٧ـ انظر لسان العرب، مادتي دج ودجن.

١١٨ـ المرجع السابق، بح، وبحن.

١١٩ـ انظر مقاييس اللغة، مادتي حضن وحضن.

١٢٠ـ انظر مجمل اللغة، لابن فارس، مادتي رص ورصن.

١٢١ـ انظر لسان العرب مادتي هت وهتن.

١٢٢ـ انظر مقاييس اللغة مادتي حذ وحذق.

١٢٣ـ انظر معجم مقاييس اللغة، المواد المذكورة أعلاه، وانظر، «لتقف على هذه الظاهرة» المواد الآتية في المعاجم العربية (طح وطحن، وع ورعن، ورض ورضن، ورضم، وشد وشدن، وصرّ وصرى).

أما السببُ الصوتي فهو أن العربَ قد هربت من التضعيف، فأبدلت من الحرف الثاني حرفاً آخر، فقالوا في أمللتُ ودنَّارٍ وقِرَّاطٍ ـ أمليتُ وديناراً وقيراطاً(١٢٤) وقد هربوا من ذلك لأن التضعيف ثقيل يحتاج إلى جهد عضلي، قال سيبويه مشيراً الى ذلك (اعلم أنَّ التضعيفَ ثقيلٌ على ألسنتهم، وأن اختلاف الحروف أخفُّ عليهم من أن يكونَ من موضعٍ واحد)(١٢٥) وإلى نحو هذا أشار ابن جني بقوله: (ولم يكونوا ليضعِّفوا الفاءَ ولا اللاّم لكراهيةِ التضعيف في أول الكلمة، والاشفاقِ على الحرف المضعَّف أن يجيء في آخرها، وهو مكانُ الحذف وموضع الإعلال)(١٢٦) فيبدو أن المتكلم قد هربَ من تضعيف دال (لَدَّ) ميلاً نحو السهولة وتوفيراً للجهد العضلي، وقد باتَ في حكم الحقائق المقررة أن (الإنسان في نطقه لأصوات لغته يميل إلى الاقتصاد في المجهود العضلي فهو لهذا يميل إلى استبدال السهل من أصوات لغته بالصعب الشاق الذي يحتاج إلى مجهود عضلي أكبر)(١٢٧) ولعلَّ ما يدعَمُ ذلك أن لَدَّ مكونٌ من مقطعين، الأول من النوع الثالث والثاني من النوع الأول، ولمَّا كان النبر ـ فيما نحسب ـ يقعُ في مثل ذلك على المقطع الأول، والنبرُ يحتاج إلى جهد عضلي(١٢٨)، فأحسب أنَّ المتكلمَ بعد أن بذلَ هذا الجهدَ، أراد أن ينهي الكلمة بصوتٍ مريح سهل فارتأى ـ أولاً ـ صوت النون لأنه (صوتٌ يَحسنُ السكوتُ عليه)(١٢٩) ولأنَّ (اللغات تستخدم السواكن الأنفية والترددية بشكل أكبر من بقية الحروف لتحقيق عنصر المخالفة)(١٣٠) ولعل الذي ساعد المتكلم على إجراء هذه المخالفة أنَّ هناك شبهاً كبيراً بين الدال والنون، فكلاهما حرفٌ مجهورٌ، غير أنَّ الدالَ صوت شديد والنون صوت متوسط بين الشدة والرخاوة،

١٢٤ـ انظر الكتاب، لسيبويه، ٤/٤٢٤، والمقتضب للمبرد، ١/٢٤٦، وشرح المفصل لابن يعيش ١٠/٢٤، ١٢١.

١٢٥ـ انظر الكتاب، ٤/٤١٧، والمقتضب، ١/٢٤٦، والأصوات اللغوية، للدكتور ابراهيم أنيس ٢١٠ ـ ٢١١.

١٢٦ـ انظر الخصائص ٢/١٥٥.

١٢٧ـ انظر الأصوات اللغوية، للدكتور ابراهيم أنيس ٢٣٤ ـ ٢٣٥.

١٢٨ـ انظر دراسة الصوت اللغوي، للدكتور أحمد مختار عمر، ١٨٧.

١٢٩ـ انظر فقه اللغة المقارن، للدكتور ابراهيم السامرائي، ١٢٦.

١٣٠ـ انظر دراسة الصوت اللغوي، للدكتور أحمد مختار عمر، ٣٣٠.

والهواء يتخذ مجراه مع النون خلال الأنف، ومع الدال خلال الفمْ، أمَّا موضع اللسان بالنسبة للحنك الأعلى في كل منهما فيكاد يتحد تمام الاتحاد)(١٣١).

وارتأى ـ أحياناً أخرى ـ ولعلَّ ذلك قد حدث في مرحلة متأخرة عن الأولى ـ أن يستبدل بهذه الدال الألف المقصورة، لما في أحرف المد واللين من سهولة في النطق ويسر، أشار إليهما ابن يعيش حين تحدَّث عن حروف الزيادة بقوله: (وأصلُ حروفِ الزيادة حروفُ المد واللين، التي هي الواو والياء والألف وذلك لأنها أخفُّ الحروف إذ كانت أوسعَها مخرجاً وأقلّها كلفةً.. وأيضاً فإنها مأنوس بزيادتها، إذ كل كلمة لا تخلوا منها، أو من بعضها، ألا ترى أنَّ كلَّ كلمة إن خلت من أحد هذه الحروف فلن تخلو من حركةٍ إمَّا فتحة وإمَّا ضمة وإمَّا كسرة، والحركات أبعاض هذه الحروف وهي زوائدُ لا محالة فلمّا احتيج إلى حروف يزيدونها في كلمهم لأغراض لهم كانت هذه الحروف أولى إذ لو زادوا غيرها لم تُؤمَنْ نفرةُ الطبع والاستيحاشُ من زيادته إذ لم تكن زيادته مألوفه)(١٣٢).

يُضافُ إلى ذلك أن كُلاً من الدال والألفِ مجهورٌ، غير أنَّ الدالَ صوتٌ شديدٌ، والألف صوتٌ متوسطٌ بين الشدة والرخاوة، والفرق بينهما أنَّ الهواءَ مع الألفِ يجري خلال الفم من غير عائق، واللسان يهبط إلى قاع الفم(١٣٣) في حين أنَّ الهواءَ يتخذ مجراه مع الدال خلالَ الفم ويرتفعُ اللسان نحو الحنك الأعلى(١٣٤) وهذه الاختلافات كانت عاملاً مساعداً لإجراء مثل هذه المخالفة، لأنَّ نُطْقَ الألفِ أسهلُ من نطق الدال من حيثُ الحركاتُ الفسيولوجية للفم بوجه عام، ولعلَّ مما آنس المتكلم على إجراء هذه المخالفة أيضاً ما عهده من مشابهةٍ بين النون والألف، وقد رأينا من قبلُ ما ذكروه في

١٣١ـ انظر الكتاب لسيبويه، ٤/٤٣٣ ـ ٤٣٦، والأصوات اللغوية، للدكتور ابراهيم أنيس ٢٣٤ ـ ٢٣٥ (بتصرف)

١٣٢ـ انظر شرح المفصل لابن يعيش، ٩/١٤١، والأصوات اللغوية، ٢٤٢.

١٣٣ـ انظر الكتاب، لسيبويه، ٤/٤٣٣ ـ ٤٣٥، ودراسة الصوت اللغوي، للدكتور أحمد مختار عمر، ٢٩٧.

١٣٤ـ انظر الكتاب، لسيبويه، ٤/٤٣٣، ٤٣٦، والأصوات اللغوية للدكتور ابراهيم أنيس، ١٨٥ بتصرف.

شأنِ هذه المشابهة، وهو الأمر الذي أكّده المحدثون فقد أشار د. أنيس إلى (أنَّ اللامَ والنونَ والميمَ، تُعَدُّ من الناحية الصوتية أشباهاً لأصوات اللين)(١٣٥)، فلمّا كانت هذه المشابهة قائمةً وكان المتكلم ـ من قبلُ ـ قد أجرى المخالفة فجعل دال «لدٌ» الثانيةَ نوناً، وكانت النون شبيهةً بالألف، وكان التغيير يؤنسُ بالتغيير كان ـ كلُّ ذلك ـ بساطاً لكي يجعل دال «لدٌ» الثانية ألفاً مقصورة، ولهذه العوامل مجتمعةً أجرى المتكلم المخالفةَ فتولّدت لَدَى، عن لدٌ.

ونحن في تفسيرنا هذا نخالفُ ما ذهب اليه ابنُ منظور حين نصَّ بعد أن عدَّد لغات لدن، على أنَّ «لَدَى محولة)(١٣٦) وكنا نتمنى أن يكشف لنا عن أي شيء تحوَّلت، ولِمَ تحوَّلتْ، لأن مقتضى كلامه ـ كما يتبادر الى الذهن مباشرة ـ أنها محولةٌ عن (لَدَنْ) وهذا يؤدي إلى كون ألفها ليست أصليةً فكان من الواجب أن تسقطَ وصلاً وتثبتَ وقفاً، كما هو حال نونُ التوكيد الخفيفة، حين نقف عليها، غير أنَّ المعتدَّ به أنَّ ألفَ لَدَى أصليةٌ وذلك لأمرين:

١ ـ أنها ثابتةٌ وقفاً ووصلاً، ولو كانت منقلبةً عن نون لَدَنْ، لسقطت في حالِ الوصل، وقد أشار إلى ذلك أبو علي بقوله: (ونظير دَدَنْ ودَدَاً وددٍ، في استعمال اللام تارةً نوناً، وتارة حرفَ علة وتارةً محذوفةً لَدَنْ ولَدَى ولَدُ)(١٣٧)ومن قبلُ قد نصَّ على أنَّ ألف دَدَاً أصلية بقوله: (فأمّا قولُهم في اللعب واللهو دَدَنْ، وداً، فليست الألف فيه بدلاً من نون دَدَنْ، مِنْ قِبَل أنها في لغة من نطق بها بالألف ثابتةٌ وموجودة في الوصل والوقف جميعا وذلك نحو قولهم هذا دداً يا هذا، ورأيت فيك دداً مفرطاً وعجبت من دداً أراه فيك كما تقول هذا دَدَنٌ مفرط ورأيت فيك ددناً سرَّني وعجبت من دَدَنٍ رأيته في فلان، ولو كانت الألف في دداً بدلاً من النون في دَدَنْ، لما وجدت في الوصل كما أن ألف إذاً لا توجد في الوصل إنما تقول: إذن أزورك ولا تقول إذاً أزورك، ومنهم من يحذف اللامَ فيقول دَدَ)(١٣٨) ويقتضي هذا التنظير الذي ساقه أبو علي ان

١٣٥ـ انظر الأصوات اللغوية، ٢٤٠

١٣٦ـ انظر لسان العرب، مادة لدن، وتبعه في ذلك الزبيدي في تاج العروس مادة لدن.

١٣٧ـ انظر سر صناعة الاعراب، لابن جني، ٢/٦٨٦، وانظر خلافهم حول كتابة ألف إذاً، في شرح الشافية، للرضي ٣/٣١٨، وهمع الهوامع، للسيوطي، ٢/٢٣٢.

١٣٨ـ انظر سر الصناعة، ٢/٦٨٦

يدل على أن ألف لدى أصلية.

٢ ـ أنَّ الوقفَ يمتنع بين المضاف والمضاف إليه(١٣٩) ولَـدُنْ ولَدَى لا تنفكان عن الإضافة، لذا لا يُتصوَّرُ أن تكونَ ألفها منقلبةً عن نون لَدُنْ في حال الوقف، ثم يُقالُ بأنَّ الوصلَ قد أُجريَ مُجرى الوقف، ولأجل ذلك فقد أكَّدابنُ يعيش على أنَّ لَدَى لغةٌ قائمةٌ بنفسها وليست من لفظ لَدُنْ، قال (وأمَّا لدا(١٤٠) فلغةٌ قائمةٌ بنفسها وليست من لفظ لَـدُنْ، والقياس في ألفهـا، أن لا تكون أصلاً، فأمَّا انقلابها مع المضمر ياءً فعلَى التشبيه بألف على وإلى(١٤١) ولعلَّ سبب وهم ابن منظور أنَّه قد اطلعَ على نصِّ الزجاجي القائل بأن لَدُنْ (إذا استقبلتها الألفُ واللامُ أسقطت نونُها ورجعَتْ إلى لَدَى، كقولك لَدُنْ زيدٍ، ولَدُ الرجل)(١٤٢) ونصُّ الزجاجي ـ فيما أحسب ـ فيه تحريفٌ واضحٌ من عدم المطابقةِ بين النص من جهة والأمثلة التي ساقها من جهة ثانية(١٤٣).

ومهما يكن من أمر، فقد حدثتِ المخالفةُ، وأبدَلَ المتكلمُ من دال «لدَّ»

١٣٩ـ انظر القطع والائتناف، للنحاس، ١٠٨، ونتائج الفكر، للسهيلي، ٨٧

١٤٠ـ كذا رُسِمَتْ ومن قبلُ رُسِمَتْ كذلك في الإيضاح، للزجاجي ١٣٩، وتبعهما في ذلك الفيروز آبادي (مادة لدن) غيرَ أنَّ الزبيدي في تاج العروس (مادة لدن) نبَّه الى تصحيفها، ونصَّ على أنَّ صوابَها هو أن ترسمَ بالياء على المشهور عندهم بأنها تُكتَبُ بالياء وإن لم تُمَلْ لقولهم لَدَيْكَ (انظر شرح الشافية للرضي ٣/٣٣٣، والكفاش لأبي الفداء ٦٩٣)، ويبدو أنَّ الزجاجي ومن تبعه لم يعتدوا بذلك، حين رأوا أن بعضَ العرب لم يقلبوا ألفها ياءً حين تتصل بالضمائر (انظر ذلك في صفحة ٣٠ من هذا البحث) فارتأوا أن تكتبَ بألفٍ ممدوةٍ غير منونة، ومذهَبُهم مردود إنْ كانوا قد اعتمدوا ذلك لأنَّ عدَم قلبها ياءً ـ في هذه اللغة ـ ليس مقصوراً على لَدَى بل هي كذلك مع على وإلى، ومع ذلك لم نر أحداً منهم كتب على والى؛ بألفٍ ممدودة.

١٤١ـ انظر شرح المفصل لابن يعيش، ٢/١٢٧.

١٤٢ـ انظر حروف المعاني، للزجاجي، ٢٧

١٤٣ـ يبدو أن محقق الكتاب لم يلتفت إلى هذا التحريف، ولقد رجعت إلى جميع المراجع التي ذكرها المحقق في الحاشية، فلم أقف على نصٍّ في واحدٍ منها يشير إلى أنَّ نونَ لَدُنْ حين تسقط لملاقاتها الساكن بعدها ترجع إلى لَدَى، بل أشارت هذه المراجع إلى أن نون لَدُنْ تسقط وتبقى لَدُ، ولعلَّ صواب نص الزجاجي يكون على النحو الآتي: ورجَعَتْ إلى لَدُ، وبذلك يتم التطابق بين النص والأمثلة وإذا لم يكن الأمر كذلك فلعلَّ ابن منظور أراد أنَّ لَدَى محولةٌ عن لَدُنْ وأنها حين تلقى ساكنا بعدها تصبح لَدَ، وأن الألف المقصورة نشأت عن إشباع فتحةِ الدال، ومعنى ذلك أن ألفها عنده ليست أصلية.

الثانية نوناً تارة وألفاً مقصورةً تارة أخرى، وقد جاء تا ساكنتين، لأنهما مُهيأتان لكلام بعدَهما، وقد بيَّن د. أنيس فائدةَ تسكين النون بقوله: (والنونُ أشدُّ ما تكونُ تأثراً بما يجاورها من أصواتٍ حين تكـون مشكلةً بالسكـون، وحينئذ يتحقق اتصالُها بما بعدها، اتصالاً مباشراً)(١٤٤).

يُضافُ إلى ذلك أنهما وفَّرتا الانسجامَ الصوتي في الكلمة، فقد قامتِ النونُ بوظيفةٍ صوتيةٍ تشبهُ إلى حَدٍّ كبير وظيفةَ التنوين الصوتية، حيث طلبَتْ من الدال قبلَها حركةً تجانسها صوتياً، فوُجِدَتْ لغاتٌ متعددةٌ أُمُّها لَدُنْ بضم الدال، ولَدَنْ بفتحها، ولَدِنْ بكسرها، والمشابهة الصوتية واضحةٌ بين هـذه اللغات وقولِنا زيدٌ وزيداً وزيدٍ)(١٤٥).

وكان من المفروض نتيجةً لهذه المخالفة، أن تكونَ لَدَنْ بفتح الدال هي أمُّ الجميع وأشهر اللغات، لأننا حـين نفك الإدغـام يصبحُ السكـونُ فتحةً تسهيلاً للنطق، كما لو قلنا شَدَّ وشَدَدَ، وأحسب أنَّ الأمرَ كان كذلك غيرَ أن لَدَنْ لما اختصَّت بالظرفية (الزمانية) وذلك حين استعملت مع «غُدوةً» فقط، نتيجةً لظروف لغوية لهجية، تقاصَرتْ عن لَدُنْ (بضم الدال) التي استعمِلت للدلالة على الظرفية (الزمكانية)، وكلٌّ حسْبَ سياقِه، فشاعت لَدُنْ حتى إنَّ القرآن الكريم لم يستعمل سواها ولم يُقْرأْ بغيرها(١٤٦) فكان ذلك عاملاً على جعلها أُمّاً للجميع وأصلا تفرَّعت عنه بقيةُ اللغات.

والمهم أنَّ هذه المخالفةَ لم تقتصر فائدتُها على ما ذكرنـاه فحسب، بل أفادت أيضاً حين جعلت لنونِ لَدُنْ ولألف لَدَى، وظائفَ نحوية، ولهما قواعدُ تختصَّان بهما(١٤٧).

ب ـ وأمَّا السببُ الدلالي فلعلَّه العاملُ المهم الداعي إلى إجراء هـذه

١٤٤ـ انظر الأصوات اللغوية، ٦٧.

١٤٥ـ وقد مر معنا كيف شبهوا نون لدن بالتنوين.

١٤٦ـ لا يقال إنَّ هناك قراءات خففت نونَ لَدُنْ، أو كسرتها أو أشمَّتها الضمَّ، لأنَّ الأصل في هذه القراءات ـ كما قالوا ـ هو لَدُنْ. بضم الدال وسكون النون. انظر صفحة ٢٥ من هذا البحث وروح المعاني ١٥/ ٣٣٠.

١٤٧ـ انظر صفحة ٣٠ ـ ٣٣ من هذا البحث.

المخالفة، حيث إنَّ المتكلمَ كان حريصاً على التفريقِ بين معنى الظرفية من جهة، وبقيةِ المعاني من جهة ثانية، وقد رأينا ان معاني كلتا الجهتين تشترك في (لدَّ) فيبدو أنَّ المتكلم بعد أن استطاع أن يشتق من «لدَّ» ما عبَّرَ به عن جانبي الوادي وعن شقي الفم وعن المعاني الأخرى التي ذكروها، وجَد أنَّ هناك معنىً مشتركاً ما زال قائماً بين معنى الظرفية ومعنى الخصام وهما الأصلان اللذان نصَّ عليهما ابن فارس ـ فأراد أن يصنع حدّاً فاصلاً بين المعنيين فارتأى أن يجري تحوُّلاً داخلياً في الكلمة بدلاً من أنْ يزيد عليها حرفاً أو حروفاً كما في لديدي العنق وكما في اللدود، ولذا لجأ إلى هذه المخالفة، فأبقى التضعيف دالاً به على الخصام، وجعل لَدُنْ ولَدَى مختصَّيْنِ بالظرفية بعد أن أجرى المخالفة على (لدَّ).

ومهما يكن من أمر، فالذي نحسبه نتيجةً لما أوردناه أن المخالفة الكبيرة قد تمَّت، واكتملت الكلمتان صوتياً ودلالياً، وحقَّق المتكلم بها أغراضه، غير أنه لجأ مرةً ثالثةً الى الهروب من بذل هذا الجهد فحذَفَ نهاية الكلمة. وتفسيرُ ذلك ـ فيما أحسب ـ يعودُ إلى احتمالات متعددة يُنْظَرُ اليها من نواحٍ مختلفةٍ: أولها: أنَّ هذا الحذفَ قد تمَّ بعد إجراء المخالفة الصوتية، بمعنى أنَّ المتكلمَ حذفَ نونَ لَدُنْ ايثاراً للسهولةِ وتوفيراً للجهد، حيث وقَعَ النبر ـ فيما نحسب ـ على المقطع الثاني(١٤٨)، فاستنفد هذا النبر جزءا من جهده فأسقط صوتَ النون هروباً من بذل جهدٍ إضافي، يقوِّي ذلك أنَّ صوتَ النون نظراً لكونه شائعاً في العربية معرَّضٌ للسقوط كما يقول د. أنيس(١٤٩)، يضاف إلى ذلك أنَّ هذا الصوت قد وقع في آخر الكلمة والأواخر مكان التغيير والحذف(١٥٠).

ثانيها: أنَّ هذا الحذفَ قد تمَّ قبلَ إجراءِ المخالفة، بمعنى أنَّ المتكلم حذَفَ دال «لدَّ» بدلاً من أن يجري المخالفةَ وذلك هروباً من التضعيف، لما فيه من ثِقَلٍ، ولما يتطلبُهُ من جهدٍ عضلي، فارتأى أن يفكَّ الإدغام ويحذفَ الدال

١٤٨ـ يقع النبر على المقطع الثاني على اعتبار أنَّ لَدُنْ لا تكاد تستعمل ـ كما يقول ابن جني إلاَّ مسبوقة بمِنْ، ومقتضى ذلك أن (مِنْ لَدُنْ) تتكون من ثلاثة مقاطع، الأول من النوع الثالث، والثاني من النوع الأول، والثالث من النوع الثالث، والنبر في مثل ذلك يقع على المقطع الثاني حين نعد من آخر الكلمة.

١٤٩ـ انظر الأصوات اللغوية، ٢٤٢ ـ ٢٤٣ بتصرف

١٥٠ـ انظر الخصائص، لابن جني، ٢/١٥٥، ٤٨٧.

الثانية، وقد دعاه الى ذلك وجودُ صوتين متماثلين مجهورين، وحين نبَرَ المقطع الأول(١٥١) وبذل له الجهدَ المطلوب، أسقط الدالَ الثانيةَ، هروباً من بذل جهد آخر، لأنّ الدال صوتٌ مجهورٌ، والصوت المجهورُ يحتاج إلى جهدٍ أكثر من الصوت المهموس، ولعلّ مما يؤكد ذلك أنه قد ورد عنهم اللغات (لت ولت ولت) بإبدال الدال تاءً، وليس ذلك ـ فيما نظن ـ إلا هروباً من بذل الجهد، حيث استعاض المتكلم بالحرفِ المهموسِ عن الحرفِ المجهور، ومعنى ذلك أنَّ الميلَ نحو السهولة كان العاملَ المهمَّ في تفسير حذفِ الدال وقلبِ الدال الباقية تاءً مهموسةً.

ثالثها: أنَّ هذا الحذفَ قد تمَّ قبل إجراء المخالفة، بقصد التفريق بين معنى الظرفية ومعنى الخصام ـ كما رأينا من قبل ـ حيث حذف المتكلم ـ الدال الثانية، بدلا من أنْ يجري المخالفة الصوتية، ليدل على معنى الظرفية وأبقى التضعيف للدلالة على معنى الخصام.

ولا شك أنَّ الوقوفَ على المراحل التاريخية، لهذه التحولات التي حدثت على مادة لدد، وأنتجت لنا لَدُنْ ولَدَى، أمر متعذِّرٌ بل مستحيلٌ، وذلك لبعدِ العهدِ بيننا وبين هذه المراحل، كما أنَّ افتراضنا لا يعني أنَّ كلَّ مضعَّفٍ في العربية له نظيرٌ غيرُ مضعف، جرى عليه ما جرى على لَدَّ ولَدُنْ ولَدَى إذْ كُلُّ حالةٍ لها عواملُ خاصة تخضَعُ لها وتُدْرَسُ وفقَها (فهناك ظروف لغوية خاصة وُجِدَتْ في بعض الكلمات دون بعضها الآخر، وفي بعض البيئات دون بعضها الآخر، مما أدى إلى حدوث تغيير في بعض الكلمات فقط. وقد أشار الدكتور أنيس إلى نحو ما ذكرناه، ولخَّص هذه العوامل الصوتية بقوله: (وتلك العوامل الخاصة يمكن ان تلخص في كون الصوت منبوراً أو خالياً من النبر وفي النغمة الكلامية وغير ذلك من عوامل خاصة نجهلها الآن لبعدِ العهد بيننا وبين ذلك العصر الذي تمَّ فيه هذا الانقلاب الصوتي(١٥٢) وعلى أية حال، فإن سيبويه، والنحويين من بعده، قد وجدوا لَدُنْ ولَدَى، ثلاثيَّتين، وتعامَلوا معهما وفقَ

١٥١ـ لأن لَدُنْ تتكون من مقطعين الأول من النوع الثالث والثاني من النوع الأول. والنبر في نحو هذا يقع على الأول حين نعد من آخر الكلمة.

١٥٢ـ انظر الأصوات اللغوية، ٢٤٥.

منهجهم الوصفي، الذي لا يهمه النظرُ إلى الأصول التاريخية للكلمة المقعَّد لها(١٥٣)، غير أنَّ هذا المذهب، لا يعني أنهم لم يشعروا بأنَّ نونَ لَدُنْ زائدةٌ على أصل الكلمة، فقد رأيناهم ينصُّون على ذلك، ولقد كانت فكرةُ الجذر الثلاثي للكلمة العربية مسيطرةً على عبقريتهم المبدعة، وأمامهم المجالُ الواسعُ ولديهم الزادُ الكافي للتدليل على ذلك. ولا بأس من أن تطرد القواعد وتنتظم الأحكام خاصةً أنهم في وضع تقعيدٍ للعربية، لذلك سنلحظ أنَّ هذه الفكرةَ، كانت مدار قواعدِهم النحويةِ، التي وضعوها للَدُنْ ولَدَى ولَدُ على النحو الذي سنراه في أحكامهما النحوية الآتية:

ثالثاً ـ أحكامهما النحوية

تعددت الأحكام النحوية للَدُنْ ولَدَى تبعاً لتعدد سياقاتها اللغويةِ، وقد نظر النحويون إليهما وهم بصَدَدِ وضعِ هذه الأحكام من عدةِ نواحٍ، فبحثوهما من حيثُ الإعرابُ والبناءُ، وما يسبقهما وما يأتي بعدهما حيثُ أظهروا من هذه القواعد النظامَ التركيبي لاستعمالاتهما، وقرَّروا ـ بإيجاز ـ أنَّ لَدُنْ ولَدَى ظرفان غيرُ متصرفين، مبنيان على السكون ويصلحان للمكان والزمان وملازمان للإضافة، وشرحوا بإسهابٍ هذه الأحكام على النحو الآتي:

أ ـ بناؤهما وإعرابهما

١ ـ **بناء لَدُنْ**: أجمع النحويون على كون لَدُنْ مبنيةً على السكون على أصلِ البناءِ واختلفوا حولَ سبب بنائها على ثلاثة أقوال:

أ ـ نصَّ عليه سيبويه في باب الظروف المبهمة غير المتمكنة، فقال: (وجُزِمَتْ لَدُنْ ولم تُجْعَلْ كعِنْدَ لأنها لا تمكَّنُ في الكلام تمكُّنَ عِنْدَ، ولا تقعُ في جميعِ مواقعه فجُعِلَ بمنزلة قط لأنها غيرُ متمكنة)(١٥٤) وأشار في موضعٍ آخر إلى اسميتها ودلالتها على أول الغاية بقوله: (وأمَّا لَدُنْ فالموضع الذي هو أوَّل الغاية وهو اسم يكونُ ظرفاً يدلك على أنه اسم قولُهم من لَدُنْ)(١٥٥) وتبعه النحويون

١٥٣ـ انظر فقه اللغة في الكتب العربية، للدكتور عبده الراجحي، ١٧٧ ـ ١٨٣.
١٥٤ـ انظر الكتاب، ٣/٢٨٦.
١٥٥ـ المرجع السابق، ٤/٤٣٣.

الخالفون ففصَّلوا ما أوجزه وقرروا أنَّ لَدُنْ قد بُنيَتْ لشبهها الحرفَ في الجمودِ، ذلك أنها لزَمتْ استعمالاً واحداً، وهو الظرفيةُ، وابتداءُ الغاية وامتناعُ الإخبار بها وعَنْها، بخلاف عِنْدَ ولَدَى، فإنهما لا يلزَمانِ استعمالاً واحداً فقد يكونان لابتداءِ الغاية ـ أحياناً ـ وذلك إذا سُبقَا بِمنْ ـ وقد ينأيان عنها ويستعملان فَضْلَةً وعُمْدَةً كقوله تعالى: وعِنْدَه مفاتح الغيب(١٥٦)، ولدينا كتاب(١٥٧) ونحو: جلست عنده، بخلاف لَدُنْ فإنها لا تقع إلا فضلة(١٥٨).

ب ـ نصَّ عليه ابن الحاجب تبعاً للزمخشري في مفصله إذ قرَّر الأخير بأنَّ لَدُنْ ولَدَى(١٥٩) لغتان وارتأى ابن الحاجب أن عِلَّة بنائها هو كونها أشبهتْ في بعض لغاتها الحروف قال: (وبُنيَتْ لَدُنْ ولَدْ لشبهها بالحروف لوضعها على الصيغة التي ليست عليها الأسماء المتمكنة وإنما عليها الحروف فأشبهت الحروف)(١٦٠).

وارتضى الرضي، وجهاً آخر لبنائها وذلك بكونها قد زادت على سائر الظروف غير المتصرفة في عدم التصرف، وبكونها مع عدم تصرفها لازمةً لمعنى الابتداء فتوغلت في مشابهة الحرف(١٦١) ونظراً لكونها ملازمةً لمعنى الابتداء أوجب الرضيُّ سَبْقَها بِمنْ ظاهرةً أو مقدرةً(١٦٢) بمعنى أنها بنيتْ لتضمنها معنى الحرف (مِنْ) مضافاً إلى ذلك عدمُ تصرفها، لذلك قال: (فهي بمعنى مِنْ عِنْدَ)(١٦٣) ومذهَبهُ متجهٌ لأنَّ الظرفيةَ وعدمَ التصرف لا يكفيان في البناء ـ كما

١٥٦ـ من الآية ٥٩ من سورة الانعام.

١٥٧ـ من الآية ٦٢ من سورة المؤمنون.

١٥٨ـ انظر شرح المفصل لابن يعيش، ٤/١٠٠، وتسهيل الفوائد، لابن مالك ٩٧ وشرح التسهيل لابن مالك السفر ٢/١٠٥ أ، وشرح الكافية، للرضي، ٢/١٢٣، والتذييل والتكميل لأبي حيان، ٣/٤١٦، وأوضح المسالك لابن هشام ٣/١٤٥ والمساعد لابن عقيل، ١/٥٢٧ ـ ٥٣٢، وشرح ابن عقيل، ٣/٦٧، وشرح التصريح للأزهري، ٢/٤٦، وهمع الهوامع، للسيوطي، ١/١٢٥، وشرح الأشموني ٢/٢٦٤ وحاشية الصبان، ٢/٢٦٤، وحاشية الخضري، ٢/١٣ (بتصرف)

١٥٩ـ انظر المفصل، ١٣٢.

١٦٠ـ انظر الإيضاح، ١/٥١٥، والفوائد الضيائية، لملا جامي، ٢/١٤٤.

١٦١ـ انظر شرح الكافية، ٢/١٢٣ بتصرف.

١٦٢ـ انظر شرح الكافية، ٢/١٢٣ بتصرف.

١٦٣ـ انظر شرح الكافية، ٢/١٢٣، وحاشية الشيخ ياسين على شرح التصريح، ٢/٤٥.

يقول الشيخ ياسين ـ لأنَّ بعضَ الظروف غير المتصرفة معربة(١٦٤) مثلُ عِنْدَ، وتعويل الرضي على ملازمتها لمعنى الابتداء هو ما نصَّ عليه سيبويه بقوله فيما سبق (هو أول الغاية) وبَدَ هي أنها لهذا القيد تبتعد عن شبه عِنْدَ الظرفيةِ المعربة لعدمِ ملازمة عند لمعنى الابتداء.

جـ ـ نقله أبوحيان في بَحْرِهِ عن بعضهم حيث قال: (وأوضح بعضهم علّة البناء فقال: علّة البناء كونها تدلُّ على الملاصقة للشيء وتختص بها بخلاف عِنْدَ فإنها لا تختصُّ بالملاصقةِ، فصار فيها معنى لا يدلُّ عليه الظرف بل هو من قبيلِ ما يدلُّ عليه الحرفُ فهي كأنها متضمنة للحرف الذي كان ينبغي أن يُوضَعَ دليلاً على القرب ومثله ثَمَّ وهُنَا، لانهما بنيا لما تضمنا: معنى الحرف الذي كان ينبغي ان يوضع ليدلَّ على الإشارة)(١٦٥) وهذا الرأي يخالفُ ما ذكرهُ سيبويه وابنُ الحاجب والرضيُّ، حولَ علّةِ بنائها فهو لم ينصَّ على ملازمتها لابتداءِ الغاية، بل علّةُ البناءِ عنده تتمثل في الشَبَهِ المعنوي وذلك بتضمنها معنى الحرف المدلول به على القرب، وبهذا تكون قد ابتعدت عن مشابهتها لعند لعدم اختصاص الأخير بهذا المعنى.

ويبدو أنَّ أبا حيان قد شك في وجه بنائها وذلك حين نص النحويون على أنها بمعنى «عند» وعلى لزومها الإضافة إلى ما بعدها، لأنَّ الإضافة من خواص الأسماء، وبذلك تبتعد لَدُنْ عن شبه الحرف وتصبح شبيهةً بعند الأمر الذي يؤدي بها إلى أنْ تعرَبَ لا أنْ تُبْنَى قال: (إن لَدُنْ ملازمةٌ للإضافة والإضافة لا تنفك عنها لفظاً وهي بمعنى عند، وعند معربة ولَدُنْ مبنية وكان ينبغي أن تعربَ وهي مبنية(١٦٦). وردَّ رأيه الإمامُ البلقينيُّ بقوله (إن لَدُنْ ليست بمعنى عند بل لَدُنْ لأول غاية زمانٍ أو مكان، ولم تعرب لأنها ليست بمعنى لفظةٍ معربةٍ وبأنها بنيتْ لشبهها الحرف في لزوم استعمال واحد وامتناع الإخبار بها وعنها، بخلاف عند فقد تكون لابتداء الغاية وقد تستعمل فضلةً وعمدةً، ولا تلزَمُ استعمالاً واحداً لذا لم يعارض شبَهَ الحرف في لَدُنْ من الوجوه المذكورة لزومُ

١٦٤ـ انظر حاشية الشيخ ياسين، ٢/٤٦ بتصرف.
١٦٥ ـ انظر البحر المحيط، ٢/٣٧٢، وحاشية الخضري، ١/٢٨.
١٦٦ـ انظر حاشية الشيخ ياسين، ١/٤٩ بتصرف

الإضافة، فإنَّ الشيء الواحد لا يقوى أنْ يعارِض أشياء)(١٦٧) وأكَّد الشهاب القاسميُّ على بنائها بقوله: (قوةُ الشبه في لَدُنْ أنَّه انضمَّ إلى شبهها المعنوي وهو تضمنها معنى الملاصقة المخصوصة التي من معاني الحروف الشَبهُ اللفظي في بعضِ لغاتها)(١٦٨) وبزوال هذه الشبهة التي ألمح اليها أبوحيان يتضح أنَّ لَدُنْ مبنيةٌ عند أكثر العرب.

غير أنَّ موضِع لَدُنْ لَمَّا كان صالحاً لعِنْدَ فقد شبهتها قيسٌ بها فأعربتها. قال أبو زيد وتقول ـ أي قيس ـ هو من لَدُنِ فلان، وهو لدنُك ولَدُني فيحركون النون)(١٦٩) ونصَّ ابن مالك على ذلك بقوله: (وإعراب اللغة الأولى ـ أي لَدُنْ ـ لغةٌ قيسية)(١٧٠) وقد قرأ بها أبو بكر عن عاصم قوله تعالى (من لَدُنْهُ)(١٧١) فأسكن الدال مع إشمامها الضمَّ وكسرَ النونَ والهاءَ وقرأ الباقون بضم الدال وإسكان النون وضم الهاء(١٧٢) وقد كشف مكي عن هذه القراءة بأنَّ قراءة الجمهور جاءت على الأصلِ أمَّا قراءةُ عاصم فإنَّ إسكانَ الدال لغةٌ، وإشمامُها الضمَّ دلالةٌ على أنَّ أصلها الضمُّ وأنَّ كسرَ النون قد تمَّ دفعاً لالتقاء الساكنين(١٧٣) وعلى هذه اللغة جاء قول الراجز(١٧٤):

تَنْتَهِضُ الـرِّعـدةُ في ظُهَيْـرِي مِنْ لَـدُنِ الـظهـرِ إلى العُصَـيْرِ

واختلفوا حول كسرة النون، أهي كسرةُ إعرابٍ أم كسرةُ بناءٍ اجتُلِبَتْ لدفع الساكنين على مذهبين:

١ ـ ذهب مكي ـ كما رأينا ـ وأبو علي الفارسي ـ فيما حكاه عنه ابن

١٦٧ـ انظر المرجع السابق، ٢/٤٧ بتصرف

١٦٨ـ انظر المرجع السابق، ٢/٤٧

١٦٩ـ انظر النوادر في اللغة، ١٦٩

١٧٠ـ انظر تسهيل الفوائد، ٩٧ والتذييل والتكميل لابي حيان، ٣/٢١٧ وشرح ابن عقيل، ٣/٦٧.

١٧١ـ من الآية ٢ من سورة الكهف

١٧٢ـ انظر الكشف لمكي، ٢/٥٤، والنشر لابن الجزري، ٢/٣١٠، والاتحاف للدمياطي ٢٢٨ (بتصرف).

١٧٣ـ انظر الكشف لمكي ٢/٥٤.

١٧٤ـ قيل إن هذا الرجز لرجل من طيء، انظر التذييل لأبي حيان، ٣/٤١٨، وشرح الشواهد للعيني ٢/٢٦٢، وهمع الهوامع للسيوطي ١/٢١٥ وشرح الأشموني ٢/٢٦٢.

الشجري - إلى أنَّ كسرتَها لالتقاء الساكنين قال أبو علي: (فأمَّا ما رُوِيَ عن عاصم من قراءته لدنه، فالكسرةُ فيه ليسَتْ كسرةَ جر، وإنَّما هي كسرةُ التقاء الساكنين وذلك أنَّ الدالَ من لَدُنْ أُسكنت كما أُسكنت الباء في سَبُع، فالتقى ساكنان، الدال والنون وكسرت النون لالتقاء الساكنين)(١٧٥).

٢ - ذهب ابن مالك وتبعه جمهورُ النحويين إلى أنَّ كسرتَها كسرةُ إعراب، وذلك واضح من قوله (وإعراب اللغة الأولى لغةٌ قيسية)(١٧٦) يؤيده ما حكاه أبو حاتم عنهم بأنهم يقولون (من لَدُنهِ بضم الدال وكسر النون، وفي النصب لَدُنَهُ بفتح النون، والدال مضمومةٌ أو ساكنةٌ مُشمَّمةٌ الضمَّ)(١٧٧).

وذهب أبو حيان إلى تجويز الوجهين حيث قال بعد أن ذكر القراءة وقولَ الراجز (يجوز أن يكون كسر النون إعراباً على هذه اللغة، ويجوز أن تكون مبنيةً على السكونِ وكسرت النونُ لالتقاء الساكنين)(١٧٨) وقد بيَّن وجهَ الخلاف بين المذهبين الإمام الزرقاني فيما نقلَه عنه الشيخ ياسين بقوله: إن ابنُ مالك قد رأى (إن إشمامَ الضمِّ ليسَ من جملةِ اللغات، وحيثُ كانَ مُشَمًّا صار كأنه موجودٌ فظهرَ أنَّ الكسرَ حينئذ إعراب، والذي رآه أبو علي أن الإشمامَ غيرُ معوَّل عليه وأنَّ المُعْرَبَ لَدُنْ المشهورة، وهي مضمومةُ الدال وإعرابها بأن يقالَ من لَدُنْهِ بضم الدال وكسر النون وأمَّا لَدُنْ المقروء به فهو جملة لغات لدُنْ)(١٧٩)، وواضح من هذا النص ان ابن مالك قد ذهب الى ان لَدُنْ المعربةِ ليسَتْ من جملةِ لغات لَدُنْ وذلك للإشمام الذي أصبح أصلاً، ولو كانت من جملة لغاتِ لَدُنْ لكان حقُّها البناءَ في حين أن أبا علي لم يعوِّلْ على هذا الاشمام لعَرُوضه، وذهب إلى أنَّ لَدُنْ المقروء بها من جملةِ لغات لَدُنْ المبنية، فحقُّها البناءُ لا الإعراب وقد تبعَ الرضيُّ(١٨٠) أبا علي، وارتضى أكثرُ النحويين مذهبَ ابنِ مالك(١٨١).

١٧٥- انظر امالي ابن الشجري، ١/٢٢٣

١٧٦- انظر التسهيل، ٩٧

١٧٧- انظر التذييل والتكميل لأبي حيان، ٣/٤١٨ والمساعد لابن عقيل، ١/٥٣٣.

١٧٨- انظر التذييل ٣/٤١٨.

١٧٩- انظر حاشية الشيخ ياسين، ٢/٤٦ بتصرف

١٨٠- انظر شرح الكافية، ٢/١٢٣ وحاشية الشيخ ياسين، ٢/٤٦.

١٨١- انظر أوضح المسالك لابن هشام، ٤/١٤٥ وشرح التصريح للأزهري، ٢/٤٦ وهمع الهوامع للسيوطي، ١/٢١٥. وشرح الأشموني، ٢/٢٦٢

٢ ـ إعراب لَدَى وبناؤها: رأينا فيما سبق أن كونَ لَدَى من جملةِ أخوات لَدُنْ هو أمرٌ مختلفٌ فيه، ويبدو أنَّ لهذا الاختلافِ أثراً في اختلافهم حولها، من حيثُ البناءُ والاعرابُ، فقد اختلفوا فيها على رأيين:

١ ـ أنها معربةٌ، وقد أشار سيبويه إلى ذلك بقوله: (ولَدَى بمنزلة عند)(١٨٢) فلما كانت عِنْدَ معربةً جُعِلتْ لدى كذلك، وإلى نحوِ هذا ذهب كثيرٌ من النحويين(١٨٣).

٢ ـ أنها مبنيةٌ وممن نصَّ على ذلك الزمخشري(١٨٤) وتبعه ابن يعيش معللاً سبب بنائها بقوله (اعلم أنَّ لَدَى ظرفٌ من ظروف الأمكنة، بمعنى عند، وهو مبني على السكون، والذي أوجب بناءه فَرْطُ إبهامه بوقوعه على كل جهة من الجهات الست فليس في ظروف الأمكنة أبهمُ من لَدَى وعِنْدَ، ولذلك لَزِمَت الظرفيةَ فلم تتمكَّن تمكُّنَ غيرها من الظروف فجرَت لذلك مَجْرَى الحرف في إبهامه)(١٨٥) أمَّا ابن الحاجب فقد جعلَ بناءَها حملاً لها على اختها لَدُنْ التي بنيت لأنَّ من لغاتها ما وُضِعَ على حرفين فأشبهت الحروف قال: (وبنيَتْ لَدَى لأنه هو هو ـ أي لأنه لَدُنْ ـ وقد تقدَّم أن كلَّ اسم مبنيٍّ فإنه يُبنَى وإن اختلفَت لُغاتُه بزيادةٍ أو نقصانٍ مع بقاء أصلِ المعنى فيبني لَدْ لشبَهِ الحَرْفِ وبُنِيَ لَدَى لشبَهِ ما أشبه الحرفَ وإن اختلفَتْ جهاتُ الشبَهِ فإنه لا يضرُّ، ألا ترى أنَّ نزالِ مبنيٌّ لشبهه بانزل وبُنِيَ فَجَارِ لشبههِ بنزالِ، وإن اختلفَتْ جهاتُ الشَبَهِ وهذا كثيرٌ في العربية في أبوابٍ مختلفةٍ)(١٨٦) ولم يرتضِ الرضيُّ هذا المذهب ـ على الرغم من ذَهَابه إلى أنَّ لَدُنْ ولَدَى لغتان ـ وذهب إلى أنَّ لَدَى معربةٌ لأنَّها بمعنى عِنْدَ، في حينِ أنَّ لَدُنْ قد بُنِيَتْ لعدَمِ تصرفِها وللزومِها لمعنى الابتداء فتوغلتْ في مشابهةِ الحرفِ، وهذا المعنى منتفٍ في لَدَى)(١٨٧) وواضح أنَّ كونَ لَدَى من جملة

١٨٢ـ انظر الكتاب، ٤/٢٣٤.

١٨٣ـ انظر شرح الكافية للرضي، ٢/١٢٣، والتذييل والتكميل لأبي حيان، ٣/٤٢٣ والمغني لابن هشام، ٢٠٨ وهمع الهوامع للسيوطي ١/٢٠٢ وحاشية الصبان، ٢/٢٦٤ وحاشية الخضري ٢/١٣.

١٨٤ـ انظر المفصل ١٣٢

١٨٥ـ انظر شرح المفصل، ٤/١٠١

١٨٦ـ انظر الإيضاح، ١/٥١٥

١٨٧ـ انظر شرح الكافية، ٢/١٢٣ بتصرف.

أخواتِ لَدُنْ كانَ منظوراً إليه في هذا التقعيد، فالذين ذهبوا إلى ذلك جعلُوها مبنيةً ما عدا الرضيُّ والذين لم يعتدوا بـذلك كسيبـويه ومن تبعـه ذهبوا إلى إعرابها.

ب ـ سبق لَدُنْ بمِنْ ظاهرة أو مقدرة

نصَّ ابنُ جني فيما نقله عنه ابن الشجري، على أنَّ لَدُنْ لا تكاد تستعمَلُ إلا مسبوقةً بمِنْ قال: قال أبو الفتح واستعمل ـ أبو الطيب ـ لَدُنْ بغيرِ مِنْ وهو قليلٌ لا يكادون يستعملونها إلا ومعها مِنْ كما جاء في التزيل (مِنْ لَدُنْ حكيمٍ عليمٍ)(١٨٨) و (قد بلغْتَ من لدُنِّي عُذْرًا)(١٨٩) وأنشد سيبويه:

مِنْ لَدُ شولاً فإلى إتلائِها . .

وابن جني في تقريره ذلك لم يبين لنا العلّةَ(١٩٠) في ذلك بل أحال ذلك على الاستعمال اللغوي أمَّا الرضي فقد علَّل لذلك بقوله إن (لَدُنْ ولغاتها المذكورة، يلزَمُها معنى الابتداء فلذا يلزمُها . مِنْ إمَّا ظاهرةً ـ وهو الأغلب ـ أو مقدرة فهي بمعنى من عند)(١٩١) وبيَّنَ بعضهم ـ فيما نقله الصبان ـ الفرقَ بين معنى من ومعنى لَدُنْ بقوله إن لَدُنْ (لأول المسافات فمسمَّاها نفس أول الزمان أو المكان وبهذا فارقت مِنْ فإنها لابتداء الزمان أو المكان ومن ثَم كانت حرفاً ولَدُنْ اسما)(١٩٢) وعلَّل الشيخ ياسين لهذا الاجتماع بقوله (فإن قيل إذا كانت لَدُنْ ملازمةً لمبدأ الغايات فما فائدة دخول «مِنْ» عليها فالجواب أنَّ إفادتها لذلك لَمَّا ـ لم يؤلف كألفِ الاستفهام والشرط من الاسم ـ أُتِيَ بمِنْ لتكون كالدَّالة على ذلك ولذلك لزمَتْ في الغالب)(١٩٣) ويبدو أنهم قد قيَّدوا ذلـك بقولهم (في الغالب) لأن جملةً من أشعار العرب جاءت لَدُنْ فيها بغيرِ مِنْ دالةً على ابتداء

١٨٨ـ من الآية ٦ من سورة النمل.

١٨٩ـ من الآية ٧٦ من سورة الكهف.

١٩٠ـ انظر الأمالي ١/٢٢١ ـ ٢٢٢

١٩١ـ انظر شرح الكافية، ٢/١٢٣.

١٩٢ـ انظر حاشية الصبان، ٢/٢٦٤

١٩٣ـ انظر حاشية الشيخ ياسين ٢/٤٥ ـ ٤٦

الغاية من ذلك قول الشاعر:

فـإن الـكـثـر أعـيـاني قـديمـاً ولم أقـتـر لَـدُنْ أني غـلامُ

ومثله قول كثير:

وما زلتُ من ليلى لَدُنْ أنْ عرفتُها لكالهائم المُقْصَى بكـلِّ مكان(١٩٤)

واذا كان الامر كذلك، فإن ابن جني حين لم يعلِّل لذلك وأحاله على الاستعمال اللغوي، كان أكثر نفاذاً في فقه هذا التركيب من غيره. وما ذهب اليه أكده الأستاذ عباس حسن بعد أن أورد أجوبتهم بقوله: (والسبب الحق هو استعمال العرب القدامى لها مجتمعَين دون تعليل آخر)(١٩٥).

وجَرُّ لَدُنْ بمِنْ مخرجٌ لها من الظرفية إلى شَبَه الظرفية فتكون في هذه الحال مبنيةً على السكون في محل جر بمن.

أمَّا لدى فلاْ تلزمه (مِنْ) لأن معنى الابتداء لم يلزمها، بل تكون ـ كما رأينا ـ لابتداء الغاية ولغيرها (١٩٦) هذا ما تحدث به النحاة عما يمكن أن يكونَ ـ أو لا يكونَ ـ قبل لَدُنْ ولدى، أما ما يجب أنْ يكونَ بعدها فقد خَصُّوه بما يأتي:

جـ ـ إضافتهما إلى ما بعدهما

١ ـ لما كانت لدن ظرفاً، فقد وجب إضافتها إلى مابعدها، فيجرُّ (ما يليها بالإضافة لفظاً إن كان مفرداً او تقديراً إن كان جملة)(١٩٧) ونصَّ إبو حيان على أنها (تضاف إلى المفرد لفظاً كثيراً، وإلى الجملة قليلا)(١٩٨) وفصَّل الأشموني هذا الايجاز بأن المضاف اليه لفظاً إنما يكون كذلك إن كان معرباً

١٩٤ـ انظر امالي ابن الشجري، ٢٢٢/١، وانظر عدداً من الابيات حذفت فيها مِنْ قبل لدن مع دلالتها على ابتداء الغاية في التذييل لابي حيان ٤١٩/٣

١٩٥ـ انظر النحو الوافي، ٢٩٣/٢

١٩٦ـ انظر شرح الكافية الشافية، لابن مالك، ١٢٣/٢، والمساعد لابن عقيل، ٥٣٤/١ بتصرف.

١٩٧ـ انظر تسهيل الفوائد، لابن مالك، ٩٧، وأوضح المسالك لابن هشام ١٤٥/٣، التذييل والتكميل لأبي حيان ٤١٩/٣ وشرح الكافية للرضي، ١٢٤/٢، وهمع الهوامع للسيوطي، ٢١٥/١ وشرح الأشموني ٢٦٢/٢.

١٩٨ـ انظر البحر المحيط، ٣٧٢/٢

ويكون مجرور المحل إن كان مبنياً أو جملة)(١٩٩) فالأول نحو قوله تعالى: مِنْ لَدُنْ حكيم عليم(٢٠٠) ومنه قول الراجز(٢٠١):

تنتهضُ الرِّعدةُ في ظُهَيْرِي مِنْ لَدُنِ الظهرِ إلى العُصَيرِ

والثاني: نحو قوله تعالى: وعلَّمناهُ من لَدُنَّا عِلْما(٢٠٢) والثالث كقول الشاعر وقد أضافها إلى جملةٍ اسمية(٢٠٣).

وتذكرُ نُعْمَاهُ لَدُنْ أنت يافعٌ إلى أنت ذو فودَيْنِ أبيض كالنَّسْرِ

أمَّا إضافتها إلى الجملة الفعلية فقد اشترط ابنُ مالك لجوازه ان تكونَ الجملةُ ذاتَ فعلٍ متصرفٍ مثبتٍ قال في تسهيله (ويشاركها - أي الآية - في الإضافة إلى المتصرف المثبَتِ لَدُنْ وريثَ)(٢٠٤) كما أجاز أيضا إضافتها إلى الفعل بتقدير أنْ المصدرية قال: (وجاءَ عن العرب إضافةُ ريثَ ولَدُنْ إلى الفعل على تقدير أنْ المصدرية)(٢٠٥) غير أن ابن الدهان منَع إضافة لَدُنْ الى الجملةِ لأن لَدُنْ مِنْ ظروفِ المكان، وظروفُ المكانِ لا يُضَافُ منها إلى الجملة إلا حيثُ)(٢٠٦) واحتُج بأن ذلك قد وردَ عن سيبويه، قال ابن هشام وفي (الغرَّة) لابن الدهان أنَّ سيبويه لا يرى جوازَ إضافتها إلى الجملة ولهذا قال في قوله:

(من لَدُ شولا)

إنَّ تقديره (من لَدُنْ أنْ كانت شولاً، ولم يقدر من لَدُ كانت)(٢٠٧) غير أنَّ جمهورَ النحويين أجازوا إضافتها إلى الجملة مطلقاً، لأنَّ لَدُنْ في الإبهام مثلُ

١٩٩- انظر شرح الاشموني، ٢/٢٦٢.

٢٠٠- من الآية ٦ النمل

٢٠١- انظر شرح الشواهد، للعيني، ٢/٢٦٢.

٢٠٢- من الآية ٦٥ الكهف.

٢٠٣- انظر البحر المحيط لابي حيان، ٢/٣٧٢، وهمع الهوامع للسيوطي، ١/٢١٥، وشرح الاشموني، ٢/٢٦٣.

٢٠٤- انظر تسهيل الفوائد، ١٥٩، والمغني لابن هشام ٥٥١.

٢٠٥- انظر شرح الكافية الشافية، ٢/٩٤٦-٩٤٨

٢٠٦- انظر التذييل والتكميل لابي حيان، ٣/٤١٩، وشرح الأشموني ٢/٢٦٣.

٢٠٧- انظر مغني اللبيب، ٥٥١.

حيثُ ـ كما قال ابن الشجري ـ في حالِ الإضافة(٢٠٨) أو لأنها حين تضافُ إلى الجملة تكونُ خالصةً للزمان دونَ المكان قال الرضي (فإذا أُضيفت إلى الجملة تمخضتْ للزمان لِمَا تقدم أنَّ ظروفَ المكان لا تُضَافُ إلى الجملة منها إلا حيثُ وأضاف بأنه (يجوز تصديرُ الجملة بحرفٍ مصدري لَمَّا لم تتمخض لَدُنْ في الأصلِ للزمان)(٢٠٩) وأورد مجيزو إضافتها إلى الجملة شواهدَ شعرية منها: قول القطامي(٢١٠):

صريعُ غوانٍ راقَهُنَّ ورُقْنَه ... لَدُنْ شَبَّ حتى شَابَ سودُ الذوائبِ

فأضافَ لَدُنْ إلى شَبَّ، وقيل لا دليلَ فيه إذ يمكن أن يكونَ المعنى لَدُنْ أَنْ شبَّ فحذف أن)(٢١١) ورُدَّ بأنَّ فيه حذفَ الموصولِ الحرفي وبقاءَ صلته(٢١٢) وهو ممنوع(٢١٣).

ومن ذلك أيضا قولُ الشاعر وقد أضافها إلى جملة فعلية:

لَزِمْنَا لَدُنْ سألتمُونا وِفَاقَكم ... فَلا يكُ منكم للخلافِ جُنوحُ(٢١٤)

وأوردوا لإضافتها إلى أنْ والفعلِ قولَ الأعشي:

أراني لَدُنْ أنْ غابَ رهطي كأنما ... يراني فيكم طالبُ الضيم أرنبا(٢١٥)

ب ـ أمَّا لَدَى فهي لا تنفك عن الإضافة لا معنى ولا لفظا(٢١٦)، وليس ثمة خلافٌ في ذلك، غير أنهم نصوا على أنَّ ألفها تقلب ياءً مع الضمير لأنها بمنزلة إلى وعلى، قال سيبويه (وإنما قالوا) لديك وعليك وإليك ـ في غير التسمية

٢٠٨ـ انظر امالي ابن الشجري، ١/٢٢٣.

٢٠٩ـ انظر شرح الكافية، للرضي، ٢/١٢٥.

٢١٠ـ انظر امالي ابن الشجري، ١/٢٢٣، وشرح التصريح للازهري، ٢/٤٦، وهمع الهوامع للسيوطي، ١/٢١٥.

٢١١ـ انظر امالي ابن الشجري، ١/٢٢٣، وشرح التصريح للازهري، ٢/٤٦.

٢١٢ـ انظر شرح التصريح، ٢/٤٦.

٢١٣ـ انظر حاشية الصبان ١/٢٤٤.

٢١٤ـ انظر البحر المحيط، ٢/٣٧٢، والتذييل والتكميل ٣/٤١٩.

٢١٥ـ انظر ديوان الأعشى ١١٥، وأمالي ابن الشجري ١/٢٢٣ وهمع الهوامع ١/٢١٥.

٢١٦ـ انظر شرح الكافية الشافية، لابن مالك، ٢/٩٢٦

ـ ليفرقوا بينها وبين الأسماء المتمكنة، كما فرقوا بين عنيَّ ومنيَّ وأخواتها وبين هَنِي)(٢١٧) وذهب الرضي إلى تعليل آخر فقال: (وإنما قلب ألفُ هذه الكلمات الثلاث مع المضمر تشبيهاً بألفِ رمى إذا اتصل بالمضمر المرفوع نحو رميتُ وإنما شُبِّهَ الضمير المجرور بالمرفوع دون المنصوب نحو رماك، لأن الجار مع الضمير المجرور كالكلمة الواحدة، كالرافع مع الضمير المرفوع بخلاف الناصب مع المنصوب، ولم يشَّبه بألف نحو غزا لأنَّ الواو ثقيل والياء أقربُ إلى الألف من الواو)(٢١٨).

وحكى سيبويه عن بعض العرب أنهم كانوا يستغنون عن هذا القلب ويقرون الألفَ معها فيقولون عَلاكَ ولَدَاكَ وإلاكَ، قال (وحدَّثنا الخليلُ أنَّ ناساً ـ لم يعينهم ـ من العرب يقولون عَلاكَ ولَدَاكَ وإلاكَ)(٢١٩) وعلى ذلك جاء قول الشاعر (٢٢٠) :

إلاكُم يا خُنَاعةُ لا إلَانا ... عزا الناس الضراعةَ والهوَانا
فلو برئتْ عقولُكُم بصرتُم ... بأنَّ دواءَ دائكم لَدَانا
وذلكم إذا واثقتمُونا ... على قِصَر اعتمادكم عَلَانا

حيث لم يقلب الألف ياءً مع الضمير في الالفاظ الثلاثة وإنما أراد إليكم لا إلينا ولدينا وعلينا أمَّا حين تضافُ إلى الظاهر فتسلم(٢٢١) كقوله تعالى: إذ القلوبُ لدى الحناجر(٢٢٢) وحكى ابن عقيل : بأنها تُقلَبُ ياءً أيضاً مع الظاهر فيقال لدي زيد(٢٢٣).

د ـ حذف كان واسمها بعد لدن ولغاتها

وهذه مسألة موصولةُ العلائق بما قبلها، فقد قرروا أنَّ كان واسمها

٢١٧ـ انظر الكتاب، ٣/٤١٢.

٢١٨ـ انظر شرح الكافية، للرضي، ٢/١٢٤.

٢١٩ـ انظر الكتاب لسيبويه، ٣/٤١٣.

٢٢٠ـ انظر الابيات في شرح التسهيل لابن مالك، السفر ٢/١٠٥أ، والتذييل والتكميل لابي حيان ٣/٤٢٣، وهمع الهوامع، ١/٢٠٣.

٢٢١ـ انظر شرح الكافية، للرضي، ٢/١٥٤.

٢٢٢ـ من الآية ١٦ من سورة غافر.

٢٢٣ـ انظر المساعد ١/٥٣٤

يحذفان بعدها، مع اختلافهم في كون هذا الحذفِ كثيراً(٢٢٤) او قليلاً(٢٢٥) أو شاذاً(٢٢٦) ومن ذلك قول الراجز:

مِنْ لَدُ شولاً فإلى إتلائها..

حيث رُوي بنصب شولاً وبجره(٢٢٧)، واستقَّر خلافهم حولَ رواية النصب وتقدير المحذوف على ثلاثة آراء:

١ ـ ذكره سيبويه ونصَّ على أن التقدير (من لَدُ أَنْ كانت شولاً فإلى اتلائها)، قال موضحاً ذلك ومشيراً إلى العلة (نُصِبَ، أي شولاً ـ لأنَّه أراد زماناً، والشولُ لا يكونُ زماناً ولا مكاناً، فيجوز فيها الجر كقولك من لَدُ صلاة العصر الى وقت كذا ـ وكقولك من لَدُ الحائط إلى مكان كذا فلما أراد الزمانَ حَمَلَ الشولَ على شيءٍ يَحْسُنُ أَنْ يكونَ زماناً إذا عمل في الشول ولم يحسُنْ إلاَّ ذا كما لا يحسُن ابتداء الأسماء بعد إن حتى أضمرتَ ما يحسنُ أَنْ يكونَ بعدها، عاملاً في الأسماء فكذلك هذا، كأنَّك قلتَ من لَدُ أَنْ كانت شولاً فإلى إتلائها)(٢٢٨) وفسَّر السيرافي قولَ سيبويه بقوله: (المعنى أنَّ لَدُنْ إنما تضافُ إلى ما بعدها من زمانٍ أو مكانٍ إذا اقترنت بها إلى، كقولك جلست مِنْ لَدُ صلاة العصر إلى وقت المغرب. فلمَّا كان الشَّولُ جمعَ الناقةِ الشائلِ لم تَصلُحْ أَنْ تكونَ زماناً، فأضمرَ ما يصلحُ أَنْ يقدَّرَ زماناً، فكأنه قال من لَدُ أن كانت شولاً، والكون مصدرٌ، والمصادرُ تُستعمل في معنى الأزمنةِ كقولك جئتُكَ مقْدَمَ الحاج وخلافةَ المقتدرِ وصلاةَ العصر، على معنى أوقات هذه الأشياء)(٢٢٩) ورُدَّ مذْهَبُ سيبويه بأنَّ تقديره (فيه حذفُ الموصولِ وصلتِه وبقاءُ معمولِها من غير ضرورة، وأجيبَ بأنه تقديرُ معنى لا إعراب)(٢٣٠) أي أنَّ سيبويه (أتى فيه بأَنْ فِراراً من قلَّةِ إضافةِ

٢٢٤ـ انظر تحصيل عين الذهب، للاعلم الشنتمري، حاشية الكتاب، طبعة بولاق، ١/١٣٤.

٢٢٥ـ انظر شرح الاشموني ١/٢٤٣.

٢٢٦ـ انظر شرح ابن عقيل، ١/٢٩٥.

٢٢٧ـ انظر تحصيل عين الذهب، للاعلم الشنتمري، ١/١٣٤، وشرح الشواهد للعيني ١/٢٤٣.

٢٢٨ـ انظر الكتاب، ١/٢٦٥ وذكر العيني في شرح الشواهد ١/٢٤٣ أن التقدير عند سيبويه من لَدُ كانت شولاً من غير أَنْ

٢٢٩ـ انظر الكتاب، لسيبويه ١/٢٦٥ (الحاشية) والكتاب (طبعة بولاق) ١/١٣٤ (الحاشية).

٢٣٠ـ انظر تخليص الشواهد، لابن هشام ٢٦٣، وشرح التصريح للازهري ١/١٩٤، وحاشية الصبان ١/٢٤٣، وحاشية الخضري ١/١١٧.

لَدُنْ إلى الجمل، وحَملُ الإعراب «مِنْ لَـدُ كانت» بحـذْفِ أنْ(٢٣١) غيرَ أنَّ الأزهري ـ فيما يبدو ـ لم يرتضِ ذلك حيث قال: (وان حُمِل على أنَّه تقديـرُ إعرابَ لزِمَ منه أنَّ ما فرَّ منه وقَعَ فيهِ)(٢٣٢) لأنَّ ما فرَّ منه هو (أنَّ لَدُنْ لا تضافُ للجمل)(٢٣٣) غير أنَّ ما يرجّح مذهبَ سيبويه ـ في كون ـ شولاً ـ جمعاً لشائلٍ روايةُ الرجز بغيرِ تنوينٍ فقد روى الجَرّميُّ :«من لَدُ شولا»بغير تنوين على أنَّ أصله شولاءُ بالمدِ، وقصره للضرورة(٢٣٤) وردَّ ابنُ هشام ذلك بقوله: (ولكنَّ هذه الروايةَ تقتضي أن المحدَّثَ عنه ناقةٌ واحدةٌ لا نوق)(٢٣٥) وهو خـلافُ المراد.

٢ ـ ذكره ابن هشام من غير عزوٍ لأحـدٍ بقولـه: (وأمَّا الشـولُ بفتح المعجمة ومادتُه تدلُّ على الارتفاع، واختُلِفَ في المراد به هنا فقيل: مصـدر شالِت الناقة بذنبها أي رفعته للضراب فهي شائلٌ بغير تاء، والجمع شُوَّلٌ مثل راكع وركَّع، والتقدير من لَدُنْ شالَتْ شولاً، فالبيتُ من حِذْفِ عاملِ المصدَرِ المؤكد)(٢٣٦) ورُجِّحَ هذا الرأي برواية من (لَدُ شولٍ بالخفض)(٢٣٧).

واستظهره الصبان لأنه (أقلُّ كلفةً من تقدير سيبويه)(٢٣٨) غير أنَّ ما يضعفهُ أنَّ فيه حَذْفَ عاملِ المصدر المؤكد)(٢٣٩) وفي حذفه خلاف(٢٤٠) ثم يُجَابُ عن روايةِ الجر (بأنَّ التقدير مِنْ لَدُ شولان شَوْلٍ) فحذف المضاف وأقيمَ المضاف إليه مقامه ولكن لا يقعُ التوفيقُ بين الروايتين في التقدير(٢٤١) من حيث المعنى.

٢٣١ـ انظر حاشية الخضري، ١/١١٧

٢٣٢ـ انظر شرح التصريح، ١/١٩٤

٢٣٣ـ انظر حاشية الشيخ ياسين، ١/١٩٤

٢٣٤ـ انظر تخليص الشواهد، لابن هشام ٢٦٢، وشرح الشواهد للعيني، ١/٢٤٣

٢٣٥ـ انظر تخليص الشواهد، لابن هشام ٢٦٢.

٢٣٦ـ انظر تخليص الشواهد، ٢٦٢، وحاشية الصبان ١/٢٤٤.

٢٣٧ـ انظر تخليص الشواهد، ٢٦٢.

٢٣٨ـ انظر حاشية الصبان، ١/٢٤٤.

٢٣٩ـ انظر حاشية الخضري ١/١١٧.

٢٤٠ـ ذهب ابن مالك الى منع الحذف وأجازه ابنه، والمتجه هو المنع، انظر شرح الكافية الشافية، ٢/٦٥٧، وشرح الألفية لابن الناظم، ٢٦٥.

٢٤١ـ انظر تخليص الشواهد، لابن هشام، ٢٦٢ بتصرف.

٢ ـ ذكره أيضاً ابن هشام مستغرباً إياه بقوله (ومن الغريب أنَّ بعضَهم زعَمَ أنَّ انتصابَ شولاً بعد لَدُنْ على التمييز أو التشبيه بالمفعول به كانتصاب غدوةً بعدها في قولهم لَدُنْ غدوةً وأنَّه لا تقديرَ في البيت)(٢٤٢) وردَّه بقوله (وهذا مردود باتفاقهم على اختصاص هذا الحكم بغدوة ولأنه لم يُسْمَعْ في غدوة مع حذفِ النون بل مع ثبوتها)(٢٤٣) ومراده أنَّه لم يسمع نَصْبُ غدوةً إلا بثبوت النون ويَرِدُ عليه أنَّ ابنَ يعيش قد نصَّ على أنهم يقولون:(لَدُ غدوةً)(٢٤٤) لذا فالصواب ما ذكره العيني بقوله: (بأن هذا مردود باتفاقهم على اختصاص هذا الحكم بغدوة)(٢٤٥). أمَّا روايةُ الجر فقد اختلفوا حولَها على رأيين أيضا:

أ ـ ذهب سيبويه إلى أنَّ (شولٍ) مجرورٌ على التوسُّع لأنَّه بمنزلةِ المصدرِ والمصادرُ ـ كما قال السيرافي ـ تُستعمَلُ في معنى الأزمنة كثيراً(٢٤٦) قال سيبويه مشيراً الى ذلك (وقد جرَّه قومٌ على سَعَةِ الكلام وجعلُوه بمنزلة المصدر حين جعلُوه على الحين، وإنما يريدُ حينَ كذا وكذا وإنْ لم يكنْ في قوَّةِ المصادر لأنه لا يتصرَّفُ تصرُّفَها)(٢٤٧).

ب ـ ذهب الأعلم إلى تجويز ما أجازه سيبويه في روايةِ النصب والجر وذكر توجيهاً آخرَ لروايةِ الجرِّ حيث قال: (ويجوز جَرُّ الشولِ على تقديرين:

١ ـ أحدهما أنه يريدُ الزمانَ فكأنه قال من لَدُنْ زمانِ شولِها أي ارتفاع لبنها، ويكونُ الشَّولُ مصدراً على هذا التقدير ثم يُحْذَفُ الزمانُ ويُقَامُ الشَّولُ مقامَه.

٢ ـ والتقدير الثاني من لدن كون شولها، ووقوعها في إتلائها فتحذف الكونَ وتقيمُ الشول مقامه كما تقدَّمَ في التقدير الأول)(٢٤٨).

ورُجِّحَ هذا التقدير لكونه يوحِّدُ معنى رواية الجر والنصب، ولكن يحتاج

٢٤٢ـ المرجع السابق، ٢٦٢ ـ ٢٦٣ وشرح الشواهد، للعيني، ١/٢٤٣.
٢٤٣ ـ المرجع السابق، ٢٦٣ وشرح الشواهد، للعيني ١/٢٤٣.
٢٤٤ـ انظر شرح المفصل، ٤/١٠٢
٢٤٥ـ انظر شرح الشواهد للعيني، ١/٢٤٣.
٢٤٦ـ انظر الكتاب، ١/١٣٤ ـ طبعة بولاق (الحاشية).
٢٤٧ـ انظر الكتاب، ١/٢٦٥ (طبعة هارون)
٢٤٨ـ انظر الكتاب، ١/١٣٤ طبعة بولاق الحاشية.

إلى الخبر فيقدَّرُ موجوداً، أو أنَّ كان هنا تامة(٢٤٩).

هـ ـ نصب غدوة بعد لَدُنْ والعطف عليها

رأينا فيما سبق أنَّ الأصل في لَدُنْ أن يُجَرَّ ما بعدها بالإضافة لكونها دالةً على ابتداء الغاية الزمانية أو المكانية، فإمَّا أنْ تضاف إلى مفرد أو جملة، وعلى هذا الأصل فقد ورد إضافتها إلى غدوة وقد سجَّل ذلك سيبويه في كتابه إذ قال: (والجَرُّ في غدوةٍ هو الوجهُ والقياس)(٢٥٠) وقد خرج عن هذا الأصل المقرر اختصاصها بنصب غدوة بعدها أيضاً، أشار إلى ذلك سيبويه بقوله: كما أنَّ لَدُنْ لها في غدوةً حالٌ ليست في غيرها تُنْصَبُ بها)(٢٥١) وقد أكَّدَ على هذا الخروج في أكثرَ من موضعٍ في كتابه، فكان كثيراً ما ينهي نصَّه بالحديث عما شذ عن أصولهم من ذلك قوله بعد أن تحدَّثَ عن نصب لَدُنْ لغدوة (فقد يشذُّ الشيءُ من كلامهم عن نظائره ويستخفُّون الشيءَ في موضع ولا يستخفُّونه في غيره)(٢٥٢) ومثلُه قولُه أيضاً (ومن كلامهم أنْ يجريَ الشيءُ على ما لا يُستعمَل في كلامهم)(٢٥٣) وقد علَّل سيبويهِ نَصْبَ «غدوةً» بعد لَدُنْ لكون نونها تشبُه التنوينَ، في كونها تُحْذَفُ في بعض لغاتها كما أنَّ التنوينَ كذلك، قال: (كأنه ألحقَ التنوينَ في لغةِ مَنْ قال لَدُ، وذلك قولك من لَدُنْ غدوةً، وقال بعضهم لَدَنْ غُدوةً كأنَّه أسكَن الدَّال ثم فتحها كما قال اضربَنْ زيداً ففتح الباء لَمَّا جاء بالنون الخفيفة)(٢٥٤) وأوضح ابن جني هذه المشابهةَ بقوله: إنَّ (الفتحةَ في لَدَنْ إنما جاءت من قِبَل أنهم أسكنوا الدَّالَ في لَدُنْ استثقالاً للضمة فيها كما يسكن نحو عَضُدٍ وسبُعٍ فيُقالُ عَضْدٌ وسَبْعٌ، فلما سُكِّنت الدالُ وكانت النونُ بعدها ساكنةً التقى ساكنان، ففتحت الدالُ لالتقائهما، وشُبِّهت من طريقِ اللفظ بنحو قولك في الأمر والنهي اضربَنْ زيداً ولا تضربَنْ عمرا)(٢٥٥).

٢٤٩ـ شرح الشواهد للعيني، ١/٢٤٣ وحاشية الشيخ ياسين على شرح التصريح، ١/١٩٤.
٢٥٠ـ انظر الكتاب، سيبويه، ١/٢١٠.
٢٥١ـ المرجع السابق، ١/٢١٠
٢٥٢ـ المرجع السابق، ١/٢١٠.
٢٥٣ـ انظر الكتاب ٢/٢٨١ وانظر الكتاب، ١/٥١ ـ ٥٨ ـ ٣/١١٩.
٢٥٤ـ انظر الكتاب، ١/٢١٠.
٢٥٥ـ انظر سر صناعة الاعراب، لابن جني، ٢/٥٤٥ ـ ٥٤٦.

وواضح من هذه النصوص جميعاً أنَّ العامل في نصب «غدوةً» هو لَدُنْ نفسُها، وأنَّها نصبته تشبيهاً بالمفعول أو التمييز لأنَّ نونها تشبهُ تنوينَ اسمِ الفاعل كما أنَّ اختلافَ حركةِ دالها يشبهُ حركاتِ الإعراب وذهب ابن مالك ـ فيما حكاه عنه الأزهري ـ إلى أنَّ العاملَ في نصب «غدوةً» هو كانَ محذوفةً وليس لَدُنْ وأنَّ التقديرَ لَدُنْ كانَ الوقتُ غدوةً) قال الأزهري (أو تنصبها أنت على إضمار كانَ واسؤمها وبقاءِ خبرها، والأصل لَدُنْ كان الوقت غدوةً، والذي دلَّ على الوقت كلمة لَدُنْ، قاله ابن مالك، وقال هذا حَسَنٌ لأنَّ فيه إبقاءَ لَدُنْ على ما ثبَتَ لها من الإضافة ويؤيده من لدُ شولاً، فالنصبُ على هذا ليس بلَدُنْ وإنما هو بكان المحذوفة)(٢٥٦).

وواضح أنَّ ابنَ مالك قد أراد من تقديره أنْ يتحد العاملان في نصب شولاً وغدوةً بعد لَدُنْ، وذلك يؤدي إلى كون لَدُنْ مضافةً إلى ما بعدَها، وهو ما ثبَتَ لها أصلاً، بخلاف ما ذهب إليه سيبويه، وابن جني، في تعليلهما لأنَّهما علَّلا ـ أصلاً ـ لهذا الخروج ونأيَا بلَدُنْ عن أصلها المقرَّر لها.

ومهما يكن من أمر، فقد نَقل النحويون عن الكوفيين أيضاً رفع «غدوةً» بعد لَدُنْ(٢٥٧)، واختلفوا في التقديرِ على ثلاثة أقوال:

أ ـ ذكره ابن جني بقوله: (وكما جاز أنْ تشبَّه النونُ بالتنوين فتنصبُ «غدوةً» تشبيهاً بالمفعول كذلك شبَّه بعضُهم «غدوةً» بالفاعل فرفعَها فقال: لدُنْ غدوةٌ كما تقول أقائمٌ زيدٌ)(٢٥٨) ولَدُنْ حينئذٍ غيرُ مضافةٍ أصلا»(٢٥٩).

ب ـ ذكره ابن مالك وذهب إلى أنَّ التقدير (لَدُنْ كانت غدوةً)(٢٦٠) وكان على هذا الوجه تامةً وغدوةً فاعلُها، ولَدُنْ مضافةً إلى الجملة)(٢٦١).

٢٥٦ـ انظر شرح التصريح، للأزهري، ٢/٤٧.

٢٥٧ـ انظر شرح التسهيل، لابن مالك، ١/١٠٥، والتذييل والتكميل لابي حيان، ١/٤٢٣، واوضح المسالك لابن هشام، ٣/١٤٧، وشرح الأشموني، ٢/٢٦٣ وهمع الهوامع، ١/٢١٥.

٢٥٨ـ انظر سر الصناعة، ٢/٥٤٣ وشرح المفصل لابن يعيش، ٥/١٠٢ والتذييل والتكميل لابي حيان ٣/٤٢٣.

٢٥٩ـ انظر حاشية الصبان، ٢/٢٦٤.

٢٦٠ـ انظر شرح التسهيل، لابن مالك، السفر ٢/١٠٥/أ

٢٦١ـ انظر حاشية الصبان، ٢/٢٦٤ بتصرف.

جـ ـ ذكره الأشموني ـ من غير نسبة ـ حيث قال: (وقيل خبرٌ لمبتدأ محذوفٍ والتقديرُ لَدُنْ وقتٍ هو غدوةٌ)(٢٦٢) ولَدُنْ على هذا الوجه مضافٌ إلى مفرد منوي)(٢٦٣).

وكما أنَّ نصبَ (غدوةً) ورفعَها خروجٌ لها عن الأصل المقرَّرِ لها، فإن تنوينها خروجٌ أيضاً عن أصلِهَا المقرَّر لها وهو المنعُ من الصرف، وذلك للتعريف والعدل عن الغدوة أو للتعريف والتأنيث فكان من حقها ألاَّ تنونَ، وقد أرجَع ابنُ جني علَّةَ صرفها لأمرين:

أحدهما: كثرةُ الاستعمال لأنهم لِمَا كَثُرَ استعمالُهم إياه أَشَدُّ تغييراً، والآخر؛ أنهم لو لم يصرفوها لقالُوا لَدُنْ غدوةَ فتنفتح الهاءُ، فلا يعلم أمنصوبةٌ هي أم مجرورةٌ، ألا ترى أنَّ ما لا ينصرف نصبُه وجرُّه بلفظٍ واحد، نحو رأيت عُمَرَ ومررت بعمرَ، فلما اعتزموا نصبَ «غدوةً» بعد لَدُنْ، وإخراجَها لكثرة الاستعمال عن حالِ نظائرها صَرَفُوها، ليكونَ ظهورُ التنوين مع الفتحة يحقق ما نووه واعتقدوه من النصب، ويزيد الشبهةَ عن السامع فلا يظنُّ أنها مجرورةٌ غيرَ منصوبةٍ)(٢٦٤) وأضاف بأنهم (حَمَلُوا المرفوعةَ والمجرورةَ لقلَّةِ الرفعِ فيها والجَرِّ على النصبِ الذي قد شَاعَ وكَثُرَ) وأخيراً فإن مما تَجْدُرَ الإشارةُ إليه هو أنَّ اختصاصَ لَدُنْ بنصب «غدوةً» لا ينسحب على أية لفظة غيرها، تفيد معناها حيث لم يجز النحويون لدن بكرةً أو عشيةً، قال ابن يعيش (فلا تقول قياساً على لَدُنْ غدوةً لَدُنْ بُكْرةً لأنه لم يكثُرْ في كلامهم كثرةَ لَدُنْ غدوة)(٢٦٥) أما إذا عُطِف على، غدوةٍ، المنصوبةِ كقولنا لدن غدوةً وعشيةً وبكرةً فقد أجاز ابن مالك جواز الجر مراعاةً للأصل، ونَقَل جوازَ النصب عن الأخفش مراعاةً للفظ، واستبعده،قال مشيراً إلى ذلك (فإن عُطِفَ على غدوةٍ بَعْدَ أنْ نُصِبتْ فحكمُ المعطوف الجرُّ لأنَّ غدوةً وإنْ لم تُجَرَّ لفظاً فهي في موضع جر، وجوَّز سعيد بن مسعدة الأخفشُ نصبَ المعطوفِ وهذا بعيدٌ عن القياس)(٢٦٦) وتتبع أبو حيان

٢٦٢ـ انظر شرح الاشموني، ٢/٢٦٤.
٢٦٣ـ انظر حاشية الصبان، ٢/٢٦٣.
٢٦٤ـ انظر سر الصناعة، ١/٥٤٣ وشرح المفصل لابن يعيش، ٤/١٠٢ وشرح الكافية للرضي، ٢/١٢٤.
٢٦٥ـ انظر شرح المفصل، لابن يعيش، ٤/١٠٢.
٢٦٦ـ انظر شرح الكافية الشافية لابن مالك، ٢/٩٥٣

ابن مالك في مذهبه وأوجبَ النصبَ ومنعَ الجرَّ حيث قال بعد أن أو ردَ رأي ابن مالك: (والذي أختاره أنه لا يجوز في المعطوف إلاَّ النصب، ولا يجوز الجرُّ لأنَّ غدوة عند من نصبه ليس في موضع جر فليس من باب العطف على الموضع وهو نصبٌ صحيح، فإذا عطف عليه ولا سيما على مذهب من جعل غدوة منصوباً بكان مضمرة فلا يُتخيَّلُ فيه إذ ذاك جَرُّ البتة)(٢٦٧) ويضيف أبو حيان مجيباً عمَّا يمكن أنْ يُسْأل عنه فيقول: (فإن قلتَ يلزم من ذلك أنْ تكونَ لَدُنْ قد انتصبَ بعدها ظرف غير غدوة ولم يُحفَظْ نَصْبٌ بعدها إلا في غدوة فالجواب أنَّه يجوزُ في الثواني ما لا يجوز في الأوائل ـ ألا ترى أنك تقول: رُبَّ رجلٍ وأخيهِ يقولان ذلك. . . ولا تقول ربَّ أخيه فكذلك هذه المسألة لو باشرت المعطوف لَدُنْ لم يكن فيه إلاَّ الجر فلما كان معطوفاً جاز فيه النصب لأنه معطوف على معرب صحيحِ الإعراب ولا موضع له أعني غدوة)(٢٦٨) وبذا نتبين ان النحويين بوجه عام قد أجازوا في المعطوف الجر والنصب(٢٦٩).

وبالانتهاء من هذا الحكم نكون قد انتهينا من هذا البحث الذي حاولنا فيه أنْ نكشف حقيقةَ الظرفين لَدُنْ ولَدَى.

والحمد لله أولاً وآخراً

٢٦٧ـ انظر التذييل والتكميل، لابي حيان، ٤٢٢/٣.

٢٦٨ـ المرجع السابق، ٤٢٣/٢ بتصرف

٢٦٩ـ انظر شرح الكافية الشافية، لابن مالك، ٩٥٣/٢ ـ وشرح ابن عقيل، ٦٩/٣ وهمع الهوامع للسيوطي ٢١٥/١ وحاشية الخضري، ١١٤/٢.

المصادر والمراجع

١ ـ الاشباه والنظائر في النحو، لجلال الدين السيوطي، تح، د، طه عبدالرؤوف سعد، نشر مكتبة الكليات الازهرية ١٣٩٥هـ ـ ١٩٧٥م.

٢ ـ الأصوات اللغوية، للدكتور ابراهيم أنيس، نشر مكتبة الأنجلو المصرية الطبعة الخامسة ١٩٧٥م.

٣ ـ الأفعال (كتاب) للسرقسطي (سعيد بن محمد) تح. د. حسين محمد محمد شرف، ومحمد مهدي علام مجمع اللغة العربية، القاهرة، ١٣٩٨هـ ـ ١٩٧٨م.

٤ ـ الأمالي الشجرية، لابي السعادات ابن الشجري، دار المعرفة، بيروت.

٥ ـ أوضح المسالك الى الفية ابن مالك، لابن هشام الأنصاري، تحقيق محيي الدين عبد الحميد دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت ـ لبنان.

٦ ـ الأصول في النحو، لأبي بكر بن السراج تح. د. الفتلي، الطبعة الاولى مؤسسة الرسالة بيروت ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.

٧ ـ إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر، للشيخ أحمد الدمياطي، تصحيح، علي محمد الضباع، دار الندوة الجديدة، بيروت لبنان (مصورة عن مطبعة عبد الحميد حنفي بمصر).

٨ ـ الانصاف في مسائل الخلاف، لابن الأنباري، تح، محيي الدين عبدالحميد، المكتبة التجارية بمصر.

٩ ـ الإيضاح في شرح المفصل، لابن الحاجب، تح. د. موسى بناي العليلي، مطبعة العاني، بغداد، نشر وزارة الاوقاف العراقية ١٩٨٢٠م.

١٠ـ الايضاح في علل النحو، لأبي القاسم الزجاجي تح. د. مازن المبارك دار العروبة، مصر ١٩٧٨هـ ١٩٥٩م.

١١ـ البحر المحيط، لأبي حيان، نشر مطابع النصر الحديثة، الرياض.

١٢ـ البسيط في شرح جمل الزجاجي، لابن أبي الربيع، تح. د. عياد الثبيتي، دار الغرب الاسلامي، الطبعة الاولى ١٤٠٧ هـ ١٩٨٦م.

١٣ـ بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز للفيروز آبادي، تح محمد علي النجار وعبد العليم الطحاوي، المجلس الأعلى للشؤون الاسلامية، ١٣٩٣هـ ـ ١٩٦٩م.
١٤ـ البغداديات لأبي علي الفارسي، تح. صلاح الدين عبد الله السنكاوي ـ مطبعة العاني، بغداد، نشر وزارة الاوقاف العراقية.
١٥ـ البيان في غريب اعراب القرآن، لابن الانباري تح. د. طه عبد الحميد طه، مراجعة مصطفى السقا الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٤٠٠هـ ـ ١٩٨٠م.
١٦ـ تاج العروس من جواهر القاموس، للزبيدي، المطبعة الخيرية، ١٣٠٦ هـ.
١٧ـ تاج اللغة وصحاح العربية، لاسماعيل بن حماد الجوهري، تح، احمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ٣١٩٩هـ.
١٨ـ التبيان في إعراب القرآن، للعكبري، تح علي محمد البجاوي، عيسى البابي الحلبي وشركاه، ١٩٧٦م ـ ١٣٩٦هـ.
١٩ـ تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب، في علم مجازات العرب للأعلم الشنتمري (حاشية الكتاب، طبعة بولاق ١٣١٦هـ).
٢٠ـ تخليص الشواهد وتلخيص الفرائد، لابن هشام الانصاري، تح. د. عباس مصطفى الصالحي الطبعة الاولى، دار الكتاب العربي، ١٤٠٦ هـ ـ ١٩٨٦م.
٢١ـ تسهيل الفوائد، وتكميل المقاصد، لابن مالك، تح. د. محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي، وزارة الثقافة مصر ١٣٨٧هـ ـ ١٩٦٧م.
٢٢ـ التطور النحوي للغة العربية لبرجشتر اسر، د. رمضان عبد التواب نشر مكتبة الخانجي بالقاهرة ودار الرفاعي بالرياض، ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م.
٢٣ـ تهذيب اللغة، لابي منصور الأزهري، تح. يعقوب عبد النبي، مراجعة محمد علي النجار الدار المصرية للتأليف والنشر.
٢٤ـ الجامع لأحكام القرآن، للقرطبي، تصحيح احمد عبد العليم البروذي، الطبعة الثانية.
٢٥ـ جمهرة اللغة، لابن دريد الأزدي، الطبعة الاولى، حيدر آباد، ١٣٤٥هـ.

٢٦ـ حاشية ابن جماعة على شرح الجاربردي على الشافية (ضمن مجموعة شروح الشافية المجلد الاول) عالم الكتب بيروت (مصورة عن طبعة ١٣١٠هـ)
٢٧ـ حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على الالفية (نسخة مصورة بدون تاريخ)
٢٨ـ حاشية الشيخ ياسين على شرح التصريح (مع شرح التصريح للازهري ضمن مجلد واحد) دار احياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه.
٢٩ـ حاشية الصبان على شرح الاشموني، ومعه شرح الشواهد (المقاصد النحوية) للعيني ضمن مجلد واحد، دار احياء الكتب العربية، عيسى البابي وشركاه.
٣٠ـ حروف المعاني، للزجاجي، تح. د. علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة ودار الامل، الطبعة الاولى، ١٤٠٤ هـ ـ ١٩٨٤م
٣١ـ الخصائص، لابن جني، تح، الأستاذ محمد علي النجار، دار الهدى للطباعة والنشر، بيروت ـ لبنان.
٣٢ـ دراسة الصوت اللغوي، د. أحمد مختار عمر، عالم الكتب، الطبعة الأولى، ١٣٩٦هـ ـ ١٩٧٦م
٣٣ـ دراسات في فقه اللغة العربية، د. السيد يعقوب بكر، مكتبة لبنان، ١٩٦٩
٣٤ـ ديوان الأعشى، شرح وتعليق د. محمد محمد حسين، مكتبة الآداب بالجماميز ـ مصر.
٣٥ـ روح المعاني، للالوسي، دار الفكر ـ بيروت ١٣٩٨هـ ـ ١٩٧٨م.
٣٦ـ سر صناعة الاعراب، لابن جني، تح. د. حسن هنداوي، الطبعة الاولى، دار القلم بدمشق، ١٤٠٥ هـ ـ ١٩٨٥م
٣٧ـ شرح الأشموني، انظر رقم (٢٩).
٣٨ـ شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم، تح. د. عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد، دار الجيل ـ بيروت.

٣٩ـ شرح التصريح على التوضيح، للأزهري، (انظر حاشية الشيخ ياسين).
٤٠ـ شرح ديوان الحماسة للمرزوقي نشره أحمد أمين وعبد السلام هارون الطبعة الثانية، ١٩٦٨م.
٤١ـ شرح شافية ابن الحاجب، لرضي الدين الاستر اباذي، ومعه شرح الشواهد للبغدادي منشورين معا، تح، محمد نور الحسن وزميليه، دار الكتب العلمية ـ بيروت، ١٣٩٥هـ ـ ١٩٧٥م.
٤٢ـ شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، مكتبة دار التراث القاهرة الطبعة العشرون ١٤٠٠ هـ ـ ١٩٨٠م.
٤٣ـ شرح الكافية الشافية لابن مالك، تح. د. عبد المنعم هريدي دار المأمون للتراث، منشورات مركز البحث العلمي، جامعة أم القرى، الطبعة الأولى، ١٤٠٢ هـ ـ ١٩٨٢م.
٤٤ـ شرح الكافية في النحو لرضي الدين الاستر اباذي، دار الكتب العلمية بيروت ـ لبنان.
٤٥ـ شرح كتاب سيبويه للسيرافي (بهامش الكتاب، طبعة بولاق ١٣١٦هـ).
٤٦ـ شحر المفصل، لابن يعيش، عالم الكتب، بيروت.
٤٧ـ شفاء العليل، في ايضاح التسهيل، للسلسيلي، تح. د. عبدالله الحسيني المكتبة الفيصلية مكة المكرمة الطبعة الاولى، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م.
٤٨ـ ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، للدكتور طاهر سليمان حمودة، الدار الجامعية للطباعة والنشر الاسكندرية.
٤٩ـ العين (كتاب) للخليل بن أحمد الفراهيدي، تح، د. مهدي المخزومي، وابراهيم السامرائي، دار الرشيد للنشر، منشورات وزارة الثقافة العراقية.
٥٠ـ الفائق في غريب الحديث، للزمخشري، تح. علي البجاوي، ومحمد أبو الفضل ابراهيم، البابي الحلبي ١٩٧٢م
٥١ـ فقه اللغات السامية، لكارل بروكلمان، ترجمة د. رمضان عبد التواب مطبوعات جامعة الرياض، ١٩٧٧م ـ ١٣٩٧هـ.
٥٢ـ فقه اللغة في الكتب العربية، للدكتور عبده الراجحي، دار النهضة

العربية للطباعة والنشر، بيروت ١٩٧٤م
٥٣ـ فقه اللغة المقارن، تح . د. ابراهيم السامرائي، دار العلم للملايين الطبعة الثالثة ـ بيروت ١٩٨٣م.
٥٤ـ الفوائد الضيائية، لملاجامي، تح . اسامة طه الرفاعي وزارة الاوقاف العراقية، ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م.
٥٥ـ القاموس المحيط، للفيروز ابادي، الطبعة الثانية مصطفى البابي الحلبي واولاده بمصر، ١٣٧١هـ ـ ١٩٥٢م.
٥٦ـ القطع والائتناف (كتاب) لابي جعفر النحاس، تح، د. احمد خطاب العمر، مطبعة المعاني، بغداد وزارة الاوقاف العراقية ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م.
٥٧ـ الكافية لابن الحاجب (ضمن مجموع مهمات المتون) مطبعة مصطفى البابي الحلبي، الطبعة الرابعة ١٣٦٩هـ ـ ١٩٤٩م.
٥٨ـ الكتاب، لسيبويه، تح عبد السلام هارون الهيئة المصرية العامة للكتاب، جـ ١/١٩٧٧م ـ جـ ٢/١٩٧٩ ـ جـ ٣/١٩٧٣ ـ جـ ٤/١٩٧٥
٥٩ـ الكتاب لسيبويه، الطبعة الاولى، بولاق، ١٣١٦هـ.
٦٠ـ الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، لمكي بن أبي طالب القيسي، تح . د. محيي الدين رمضان مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٣٩٤هـ ـ ١٩٧٤م
٦١ـ لسان العرب لابن منظور، تح . عبد الله علي الكبير وزملائه، دار المعارف بمصر.
٦٢ـ مجمل اللغة، لابن فارس، تح . الشيخ هادي حسن حمودي منشورات معهد المخطوطات العربية، الكويت الطبعة الاولى ١٩٨٥م.
٦٣ـ المساعد على تسهيل الفوائد، لابن عقيل، تح . د. محمد كامل بركات، منشورات مركز البحث العلمي بمكة المكرمة، دار الفكر بدمشق ١٤٠٠هـ ـ ١٩٨٠م
٦٤ـ معاني القرآن واعرابه، للزجاج، تح . د. عبد الجليل شلبي، منشورات المكتبة العصرية صيدا ـ بيروت.
٦٥ـ مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام الأنصاري، تح . د. مازن

المبارك وزميلية، الطبعة الخامسة دار الفكر بيروت ١٩٧٩م.
٦٦ـ المفصل في علم العربية، للزمخشري، الطبعة الثانية، دار الجيل، بيروت لبنان.
٦٧ـ مقاييس اللغة، لابن فارس تح. عبد السلام هارون (الأجزاء الستة) الطبعة الثانية مطبعة البابي الحلبي من ١٩٦٩ الى ١٩٧٣م
٦٨ـ المقتضب، للمبرد، تح. الشيخ عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب بيروت.
٦٩ـ مناهج الكافية للشيخ زكريا الانصاري، (ضمن مجموعة من شروح الشافية المجلد الثاني) عالم الكتب بيروت
٧٠ـ نتائج الفكر في النحو، لابي القاسم السهيلي، تح. د. محمد ابراهيم البنا دار الرياض للنشر والتوزيع الطبعة الثانية ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م.
٧١ـ النحو الوافي، لعباس حسن، الجزء الثاني، دار المعارف، الطبعة السادسة ١٩٨٠م
٧٢ـ النشر في القراءات العشر لابن الجزري، تصحيح علي محمد الضباع، دار الكتب العلمية بيروت ـ لبنان.
٧٣ـ النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، تح. د. محمد محمود الطناحي وطاهر احمد الزاوي دار احياء الكتب العربية، ١٣٨٣هـ ـ ١٩٦٣م.
٧٤ـ النوادر في اللغة لأبي زيد الأنصاري تح. د. محمد عبد القادر أحمد، الطبعة الاولى، دار الشروق ١٤٠١هـ ـ ١٩٨١م.
٧٥ـ همع الهوامع شرح جمع الجوامع في علم العربية، لجلال الدين السيوطي، دار المعرفة للطباعة والنشر بيروت لبنان.

المخطوطات والدوريات

١ ـ شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك الطائي، السفر الاول تح. عدنان خلف قليل ابو جري، السفر الثاني، تح. علاء الدين حموية. رسالتا دكتوراه ـ كلية اللغة العربية ـ جامعة ام القرى ١٤٠٧هـ ـ

١٩٨٧م.
٢ ـ كتاب التذييل والتكميل لابي حيان، الجزء الثالث، تح. د. حماد البحري، رسالة دكتوراه ـ كلية اللغة العربية جامعة الازهر ١٤٠٠هـ ـ ١٩٨٠م.
٣ ـ الكناش في النحو والصرف، لابي الفداء رسالة دكتوراه بتحقيقنا ـ جامعة الاسكندرية ١٩٨٤.
٤ ـ مجلة كلية الاداب، جامعة القاهرة، المجلد العاشر، ١٩٤٨م.

المراجع الاجنبية

١ ـ المراجع باللغة الانجليزية

1 - Hebrw and English Lexicon of the old Testament by francic Brown, D.D.,D. Litt. and Oxhers, Oxford, at the clarendon Press 1939.

٥ ـ مجلة الفكر العربي المعاصر، بيروت، العدد ١٨ ـ ١٩/١٩٨٢م: شريم، د. جوزيف «التعيين والتضمين في علم الدلالة» ص ٧٢ ـ ٨١
٦ ـ مجلة الفكر العربي المعاصر، بيروت، العدد ٣٠ ـ ٣١، /١٩٨٤م: دمشقيةد. عفيف «اللغة وباب الاجتهاد» ص ٢٩ ـ ٤٣
٧ ـ مجلة الفكر العربي المعاصر، بيروت، العدد السابق: دورليان، جورج «بحثا عن وجهي سوسور»، ص ١٢٣ ـ ١٢٨
٨ ـ مجلة الوحدة، المجلس القومي للثقافة العربية، العدد ٣٣ ـ ٣٤/١٩٨٧م: زهر الدين، د. صالح «اللغة العربية بين الأصالة والتشويه» ص ١١٨ ـ ١٣٠
٩ ـ حوليات جامعة الكويت ـ الحولية السادسة، ١٩٨٥م، الرسالة الحادية والثلاثون: إسلام، د. عزمي، «مفهوم المعنى»، دراسة تحليلية.

٢ ـ المراجع باللغة الفرنسية

10- Dubois (J) Giacomo (M) Guespin (L) Marcellesi (J.B.), Mevel (J.P.)
11- Dictionnaire de linguistique, Larousse, Paris 1973.
12- Guiraud (P)
La Sémantique, Que sais - Je? Presses universitaires de France 8e édition Paris 1975.